أثر تدابير مكافحة جائحة COVID 19 على العلاقة بين المحاسبة عن خسائر الائتمان المتوقعة وإدارة الأرباح ورأس المال في ظل عدم التأكد– دراسة اختبارية على البنوك المصرية

د سحر عبد الستار عبد الستار النقيب

مدرس بقسم المحاسبة والمراجعة – كلية التجارة – جامعة بورسعيد

ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى تقديم دليلا مبكرا عن أثر التدابير الإغاثية المتخذة من أجل مكافحة جائحة COVID19 على العلاقة بين المحاسبة عن خسائر الائتمان المتوقعة وكل من إدارة الأرباح من ناحية، وإدارة رأس المال التنظيمي من ناحية أخرى. وذلك في ظل ظروف عدم التأكد التي تشوب الاقتصاد ككل، وتؤثر على المحتوى الإعلامي لمخصصات الخسائر الائتمانية في البنوك.

وكانت منهجية البحث تتمثل في تناول قضية المحاسبة عن خسائر الائتمان المتوقعة وأثرها على كل من إدارة الأرباح ورأس المال التنظيمي، نتيجة لوجود تدابير لمكافحة جائحة COVID 19 في ظل حالة عدم التأكد التي يعيشها العالم اليوم. في البداية قدم البحث تحليلا مقارنا بين المداخل المختلفة للمحاسبة عن خسائر الائتمان من وجهة النظر الدولية والأمريكية والمحلية، وتطور تلك المداخل منذ الأزمة الاقتصادية العالمية في عام 2008. ثم ركز البحث على حالة عدم التأكد الناجمة عن جائحة COVID19 وما نجم عنها من آثار على المعالجة المحاسبية للخسائر الائتمانية نتيجة للتدابير المتخذة من الجهات التنظيمية والمشرفة على الجهاز المصرفي عالميا ومحليا. وأخيرا قدم البحث دراسة اختبارية للتحقق من آثار تلك التدابير على العلاقة بين محاسبة الخسائر الائتمانية المتوقعة وبين كل من إدارة الأرباح وإدارة رأس المال التنظيمي للبنوك.

وتوصلت الدراسة إلى نتائج هامة تتمثل في أن المحاسبة عن خسائر الائتمان المتوقعة في ظل وجود تدابير لمكافحة جائحة COVID19 قد أثر تأثيرا إيجابيا على إدارة الأرباح للبنك باستخدام مخصصات الخسائر الائتمانية الاختيارية. مما يؤكد على نجاح الجهات التنظيمية في

احتواء الأزمة ويرفع من جودة المعلومات المحاسبية. كما توصلت الدراسة إلى عدم دلالة إدارة رأس المال باستخدام المخصصات الاختيارية، نظرا لخضوعها إلى إشراف رقابي عالي الجودة بعد مقررات بازل.

ويضيف البحث إضافة علمية خاصة ترتبط بالأزمة العالمية من جراء مكافحة جائحة COVID 19 ، حيث انفرد بدراسة مشكلة التدابير وأثرها على العلاقة بين المحاسبة عن الخسائر الائتمانية المتوقعة وبين كل من إدارة الأرباح ورأس المال. بما يساهم في حل بعض المشكلات المرتبطة بالمحاسبة عن الخسائر الاتمانية المتوقعة التي تتعرض لها البنوك في ظل هذه الأزمة.

الكلمات المفتاحية: تدابير مكافحة جائحة COVID 19، المحاسبة عن خسائر الائتمان المتوقعة، إدارة الأرباح، إدارة رأس المال، البنوك المصرية.

The impact of measures to combat the COVID 19 pandemic on the relationship between accounting for expected credit losses ECL and profit and capital management considering uncertainty – an empirical study on Egyptian banks.

Dr/ Sahar Abdel Sattar Abdel Sattar Elnakeeb
Lecturer - Accounting and Auditing Dep.
Faculty of Commerce - Port Said University
sahnakeeb810@gmail.com

Abstract:

Purpose: This study aims to provide early evidence of the impact of the relief measures taken to combat the COVID19 pandemic on the relationship between accounting for expected credit losses and both profit management on the one hand, and organizational capital management on the other. This is in light of the uncertainty that plagues the economy as a whole and affects the media content of provisions for credit losses in banks.

Methodology: The research methodology was to address the issue of accounting for expected credit losses and its impact on both profit management and organizational capital because of the presence of measures to combat the COVID 19 pandemic in light of the uncertainty that the world is experiencing today. At the outset, the research presented a

comparative analysis between the different approaches to accounting for credit losses from the international, American and local point of view, and the evolution of those approaches since the global economic crisis in 2008. Then the research focused on the uncertainty caused by the COVID19 pandemic and the resulting effects on the accounting treatment of credit losses because of the measures taken by the regulators and supervisors of the banking system globally and locally. Finally, the research presented an empirical study to verify the effects of these measures on the relationship between the accounting of expected credit losses and both the profit management and the regulatory capital management of banks.

Results: The study reached important results, which are that accounting for expected credit losses in the presence of measures to combat the COVID19 pandemic has had a positive impact on the bank's profit management using optional credit loss provisions. This confirms the success of the regulators in containing the crisis and raising the quality of accounting information. The study also found that the capital management using voluntary provisions is not significant, given that it is subject to high-quality supervisory supervision after the Basel decisions.

Contribution: The research adds a special scientific addition related to the global crisis because of the fight against the COVID 19 pandemic, as it is unique in studying the problem of measures and its impact on the relationship between accounting for expected credit losses and both profit and capital management. Which contributes to solving some of the problems associated with accounting for the expected credit losses that banks are exposed to considering this crisis.

Keywords: Measures to combat the COVID 19 pandemic, Accounting for expected credit losses ECL, Earnings Management EM, Capital Management CM, Egyptian banks.

1. إطار البحث

1 . 1. مقدمة

أصبح COVID-19 حدثا فريدا في التاريخ الحديث، مع تداعيات غير معروفة حتى الآن. فقد نجم عن هذه الجائحة فقد كم هائل من الوظائف مما هدد بنذير تعثر العديد من الديون

وإفلاس العديد من المنشآت والأفراد. وهذا بدوره يؤدي إلى عواقب وخيمة على المجتمعات وبصفة خاصة على الأنظمة المالية. وتعد البنوك في بؤرة العاصفة الاقتصادية التي تتكشف من جراء الجائحة، حيث تقوم البنوك بدور المقدم للقروض للاقتصاد المحيط، مع الأخذ في الاعتبار الاحتفاظ برأس مال كافي لامتصاص الخسائر الائتمانية في المستقبل (Ehrentraud and Zamil,2020). ومن هنا توقعت الباحثة تأثر العلاقة بين المحاسبة عن خسائر الائتمان المتوقعة ECL وبين كل من إدارة الأرباح ورأس المال نتيجة للتدابير الإغاثية المتخذة لمكافحة جائحة COVID 19، بسبب ظروف عدم التأكد التي تحيط بالأجواء الاقتصادية عموما وبجانب القروض والائتمان بصفة خاصة.

وتعد القروض جزء لا يتجزأ من طبيعة نشاط البنوك، فهي تمثل أكثر من 90% من أصول أي بنك (Hooi and Boolaky, 2015). وتتمثل في القروض والودائع المصرفية على نحو الخصوص والتي يقام عليها العمل في أي بنك. ولا ينافسها في الكم والتعامل إلا الودائع المصرفية. والائتمان هو عملية منح البنوك لعملائها الأموال بفائدة معينة، بعد الاتفاق على إعادته. أما الودائع المصرفية فهي أداة مالية أخرى يكون فيها البنك هو المقترض ويدفع الفوائد حيث يستخدم أموال المودع. ولما كانت المخاطر طبيعة ملازمة للأدوات المالية ولا تنفصل عنها سواء أكانت مخاطر ائتمانية أو سوقية أو تشغيلية، لذا وجب التحوط منها باستخدام مخصصات للخسائر الائتمانية الناجمة عنها (Tan et al., 2017).

ولقد دفعت أزمة COVID 19 إلى إعادة تقييم جودة الأصول المالية للبنوك في ظل ظروف من عدم التأكد الشديد. حيث تمثل الأزمة أيضًا أول اختبار رئيسي وهام للمعايير المحاسبية التي تم تقديمها حديثًا للاعتراف والقياس المحاسبي لخسائر الائتمان المتوقعة (ECL)، سواءً من منظور المعايير الدولية للتقرير المالي المتمثلة في المعيار IFRS9، أو من منظور معايير المحاسبة المالية الأمريكية والممثلة بالموضوع رقم 326 (ASC). كيف تعاملت البنوك والمشرفون مع هذه التحديات؟ (de Araujo et al., 2021). استجابة لحالات عدم اليقين التي أحدثتها أزمة COVID19 منحت السلطات والحكومات والجهات الإشرافية المسؤولة البنوك مساحة أكبر فيما يتعلق بكيفية تنفيذ مخصصات الخسائر الائتمانية المتوقعة. أكد واضعو المعايير الدولية على المرونة المتأصلة في المعايير، مؤكدين على الدور الرئيسي للحكم الشخصي، وشددوا

على أن البنوك يجب أن تأخذ في الاعتبار الآثار الإيجابية للسياسات لدعم الاقتصاد أثناء الوباء. نقل المشرفون الوطنيون رسائل مماثلة. عمل واضعو المعايير أيضًا على تخفيف تأثير الانتقال من نظام الخسائر الائتمانية الفعلية Incurred Credit Loss IL إلى نظام الخسائر الائتمانية المتوقعة Expected Credit Loss على رأس المال.

وتشترك جائحة COVID19 مع غيرها من الأزمات المالية في شيء واحد وهو أنها تجبر البنوك على تخفيض الإقراض بسبب تزايد حالة عدم التأكد والمخاوف بشأن ارتفاع نسبة القروض المتعثرة. لأنه كلما ازداد حجم القروض المتخلفة عن السداد أثناء الأزمة أو الجائحة، كلما تأثر سلبا صافي دخل الفوائد للبنوك، مما يؤثر على أرباح البنك في نهاية المطاف. ويمكن للبنوك الاستجابة للوباء بعدة طرق: إما إيقاف بعض الأنشطة التجارية، أو زيادة معدل الفائدة على القروض الجديدة، أو تقليل حجم محفظة القروض ، أو شطب القروض المعدومة ، أو زيادة مخصصات الخسائر الائتمانية، أو البحث عن أحد الحلول من الجهات التنظيمية لتحمل بعضا من أعباء الخسائر الائتمانية ، أو تخفيض معدل الفوائد المدفوعة على الودائع ، وأخيرا إرجاء توزيع الأرباح على مساهمي البنك (Ozili, 2021).

وترى الباحثة أنه من بين هذه الخيارات والسياسات المطروحة أمام البنوك للتعامل مع الجائحة يوجد خيار واحد فقط له تأثير مباشر وفوري على أرباح البنك من ناحية وعلى رأس المال التنظيمي للبنك من ناحية أخرى، وهو زيادة حجم مخصصات خسائر القروض LLP. وتعرف مخصصات خسارة القروض (الخسائر الائتمانية) بأنها مبلغ من المال يجب على البنوك أن تضعه جانبا للتخفيف من خسائر الائتمان المتوقعة (Ozili and Outa, 2017). ولقد عرض الأدب المحاسبي أدلة تجريبية كثيرة على استخدام مخصصات خسارة القروض من أجل إدارة الأرباح أو إدارة رأس المال في ظل سياسات وظروف اقتصادية مختلفة (على سبيل المثال، Dolar, 2016; Morris et al., 2016; Caporale et al., 2018; Peterson and Arun, 2018 Kim et al, 2019)

وفي هذا البحث تفترض الباحثة أن جائحة COVID19 لها تأثير مشابه لتأثير الأزمة المالية مما يدعو البنوك لزيادة حجم مخصصات الخسائر الائتمانية تحسبا لارتفاع معدلات التخلف عن سداد القروض من عملاء البنوك المتأثرين بالوباء، مما له تأثير على إدارة الأرباح وإدارة رأس

المال. ويقدم البحث دليلا تجريبيا عن مدى تأثير تدابير مكافحة الوباء على العلاقة بين نظام المحاسبة عن خسائر الائتمان المتوقعة وبين كل من إدارة الأرباح وإدارة رأس المال التنظيمي، وذلك نظريا على مستوى الدراسات العالمية ومحليا على مستوى البنوك المصرية.

1 . 2. مشكلة البحث

نظرا للأزمة العالمية التي تواجه الاقتصاد من جراء مكافحة جائحة COVID 19، فقد تأثرت شتى المجالات المالية إثر تأثر الاقتصاد. ولما كانت البنوك تعد الدعامة الأساسية لقيام أي اقتصاد من أزماته، فكان لابد من دراسة تداعيات هذه الجائحة على أهم بند وهو القروض والائتمان. ولذا تتمثل مشكلة البحث في تأثير تدابير مكافحة جائحة COVID19 على القروض وما يرتبط بها من مخصصات اضمحلال القروض (الخسائر الائتمانية)، تأثيرا بالغا وغير معروف مداه. حيث يتطلب تقييم الوضع في البنوك عموما وفي البنوك العاملة في مصر على وجه الخصوص. خاصة وأن البنوك كانت في بداية تطبيق معايير محاسبية جديدة تتعلق بقياس وعرض الخسائر الائتمانية ومخصصات اضمحلال القروض سواء على المستوى المحلي أو على المستوى الدولي.

وتشمل تساؤلات البحث ما يلي:

1. ما هي متطلبات القياس والإفصاح عن الخسائر الائتمانية وفقا للمعايير المحاسبية الدولية والمحلية، وهل تتوافق مع المقررات الرقابية؟
2. ما هي الإجراءات والتدابير المتخذة لمكافحة جائحة COVID 19، وكيف يمكن تقييم تداعياتها على المحاسبة عن خسائر الائتمان المتوقعة في ظل عدم التأكد ؟
3. كيف يمكن قياس العلاقة بين مخصصات الخسائر الائتمانية وإدارة الأرباح قبل وفي ظل جائحة COVID 19؟
4. كيف يمكن قياس العلاقة بين مخصصات الخسائر الائتمانية ونسبة رأس المال التنظيمي قبل وفي ظل جائحة COVID 19؟

5. كيف تأثرت العلاقة بين المحاسبة عن خسائر الائتمان المتوقعة وبين كل من إدارة الأرباح وإدارة رأس المال التنظيمي في البنوك المصرية، في ظل ظروف عدم التأكد التي تفرضها جائحة COVID 19 ؟

1 . 3. أهداف البحث

يهدف البحث إلى قياس الأثر الناجم عن مكافحة جائحة COVID 19 على قياس والتقرير عن الخسائر الائتمانية. وبصفة خاصة قياس تأثير التدابير الإغاثية لمكافحة الجائحة على كل من إدارة الأرباح وإدارة رأس المال في البنوك باستخدام مخصصات الخسائر الائتمانية الاختيارية. وينبثق عن هذا الهدف العام مجموعة من الأهداف الفرعية على النحو التالي:

أولا: دراسة متطلبات القياس والإفصاح عن الخسائر الائتمانية وفقا للمعايير المحاسبية الدولية والمحلية، وتحليل مدى التوافق بينها وبين المقررات الرقابية.

ثانيا: دراسة وتحليل الإجراءات والتدابير الإغاثية المتخذة لمكافحة جائحة COVID 19، وتقييم الآثار المترتبة على المحاسبة على الخسائر الائتمانية المتوقعة في ظل عدم التأكد.

ثالثا: تحليل الدراسات السابقة الهادفة إلى استنباط العلاقة بين مخصصات الخسائر الائتمانية وبين إدارة الأرباح، وذلك بهدف اشتقاق فروضها ونماذج قياسها قبل وخلال جائحة COVID 19.

رابعا: تحليل الدراسات السابقة المرتبطة بقياس العلاقة بين مخصصات الخسائر الائتمانية وبين رأس المال التنظيمي بهدف اشتقاق فروضها ونماذج قياسها قبل وخلال جائحة COVID 19 .

خامسا: إجراء دراسة اختبارية على البنوك المصرية لتقييم آثار تدابير مكافحة جائحة COVID19 على العلاقة بين المحاسبة عن الخسائر الائتمانية المتوقعة وبين كل إدارة الأرباح وإدارة رأس المال التنظيمي لتلك البنوك.

1 . 4. أهمية البحث:

تنبع أهمية البحث من **الناحية الأكاديمية** من مصدرين :

أولهما: أهمية موضوع قياس والتقرير عن الخسائر الائتمانية في الفكر المحاسبي المعاصر حيث يمثل جزءا لا يتجزأ من قياس والتقرير عن الأدوات المالية بصفة عامة، وعن القروض

بصفة خاصة. فمنذ حدوث الأزمة الاقتصادية في عام 2008 والتي كان من أسبابها الاعتراف بالخسائر الائتمانية الفعلية فقط، والجهود المحاسبية والتنظيمية تتضافر معا من أجل حل هذه المشكلة حتى لا تتكرر في المستقبل.

ثانيهما: وبمجرد تطبيق نموذج الخسائر المتوقعة ومتطلباتها وفقا للمعايير المحاسبية الدولية أو على المستوى الأمريكي وما يرتبط بهما من مقررات لجنة بازل، ظهرت جائحة COVID19 لتؤثر بدورها على الخسائر الائتمانية. مما يتطلب دراسات وأبحاث تقوم بتقييم وتحليل الآثار المترتبة على هذه التدابير الإغاثية على مخصصات الخسائر الائتمانية الاختيارية كأداة لإدارة الأرباح ورأس المال.

أما من **الناحية العملية** فتنبع أهمية هذه الدراسة من أنها تختبر تجريبيا تأثير التدابير المتخذة لمكافحة جائحة COVID 19، على إدارة الأرباح وإدارة رأس المال التنظيمي في البنوك المصرية.

1 .5 . مجال وحدود البحث:

يتمثل مجال البحث في دراسة نطاق واحد من المحاسبة عن الأدوات المالية وهو المحاسبة عن خسائر الائتمان المتوقعة ودور الجزء الاختياري من مخصصاتها في إدارة الأرباح ورأس المال التنظيمي في ظل ظروف عدم التأكد التي تواجهها البنوك من جراء مكافحة جائحة COVID 19. حيث يعنى البحث بطريقة حساب مخصصات الخسائر الائتمانية وفقا للمنهج الحديث في ظل المتطلبات التنظيمية والمعايير المحاسبية دوليا ومحليا. كما يركز البحث على تأثير التدابير المتخذة لمكافحة جائحة COVID19 على علاقة تلك المخصصات بإدارة الأرباح ورأس المال التنظيمي في البنوك العالمية نظريا وفي البنوك المصرية تجريبيا.

ويتناول البحث الدراسة التحليلية النظرية المقارنة لقياس الخسائر الائتمانية من الناحية المحاسبية، ومن الجهات التنظيمية وفقا لما يتاح من الدراسات السابقة المرتبطة عالميا. أما المجال التطبيقي للبحث فيقتصر على البنوك التي تخضع لإشراف البنك المركزي المصري CBE سواء أكانت مدرجة في سوق الأوراق المالية المصري أم غير مدرجة.

ويغطي القسم النظري لهذا البحث الفترة الزمنية منذ بداية الاهتمام الخسائر الائتمانية وتطور قياسها والمحاسبة عليها إلى وقت انتهاء البحث خلال مكافحة جائحة COVID19. أما

الدراسة الاختبارية فتتناول فترات زمنية مختلفة باختلاف النموذج. حيث تناولت الدراسة الاختبارية الفترة الزمنية من الربع الأخير لعام 2015 إلى الربع الأول لعام 2021 وذلك من أجل حساب مخصصات الخسائر الائتمانية الاختيارية. ثم ركز البحث على فترتين للمقارنة وهما: فترة ما قبل جائحة COVID 19 والتي تنتهي آخر ديسمبر 2019. والفترة الثانية هي الفترة خلال الجائحة والتي تتمثل في عام 2020 إلى تاريخ إتمام هذا البحث.

1 . 6. تنظيم البحث:

من أجل تحقيق الهدف الرئيسي للبحث، ينقسم باقي البحث إلى الأقسام التالية:

2 . المحاسبة عن خسائر الائتمان المتوقعة وفقا للمعايير المحاسبية والمقررات الرقابية

2. 1. مفهوم الخسائر الائتمانية ومتطلبات الاعتراف بها في ظل المعايير المحاسبية.

2. 2. مراحل القياس المحاسبي للخسائر الائتمانية المتوقعة.

2. 3. العرض والإفصاح عن الخسائر الائتمانية وفقا للمعايير المحاسبية

2. 4. التوافق بين المقررات الرقابية والمعايير المحاسبية بشأن الخسائر الائتمانية.

3 . تدابير مكافحة جائحة COVID19 وأثرها على المحاسبة عن خسائر الائتمان المتوقعة

3. 1. تدابير مكافحة جائحة COVID19 بشأن الائتمان في ظل ظروف عدم التأكد.

3. 2. تداعيات جائحة COVID19 على المحاسبة عن خسائر الائتمان المتوقعة.

4 . اشتقاق الفروض ونماذج القياس

4. 1. قياس المخصصات الاختيارية لخسائر الائتمان.

4 . 2 . العلاقة بين مخصصات خسائر الائتمان المتوقعة وإدارة أرباح البنوك.

4. 3. العلاقة بين مخصصات خسائر الائتمان المتوقعة وإدارة رأس المال التنظيمي للبنوك.

5 . دراسة اختبارية على البنوك المصرية.

5. 1. عينة الدراسة.

5. 2. الإحصائيات الوصفية لمتغيرات نماذج الدراسة.

5. 3. تحليل نتائج قياس المخصصات الاختيارية لخسائر الائتمان.

5. 4. تحليل نتائج نموذج الدراسة واختبار الفروض.

6 . النتائج والتوصيات والدراسات المستقبلية.

6. 1. نتائج البحث.

6. 2. توصيات البحث.

6. 3. الدراسات المستقبلية.

2 . المحاسبة عن خسائر الائتمان المتوقعة وفقا للمعايير المحاسبية والمقررات الرقابية

تسببت الأزمة المالية العالمية في عام 2008 في إحداث هزة قوية للأسواق المالية، كما أثرت على الاقتصاد العالمي بشدة (Qi et al., 2010). ولقد اتهمت الأدوات المالية المبتكرة آنذاك بأنها السبب في إحداث تلك الأزمة. على سبيل المثال: اتهمت الأدوات المالية التالية : التزامات الديون المضمونة CDOs، والسندات المدعومة بالرهن العقاري MBS، ومبادلات مخاطر التعثر الائتماني CDS على أنها السبب الرئيس في الأزمة المالية.

وعلى الرغم من أنها مجرد وسائل وأدوات نشأت في الأساس من أجل إدارة مخاطر الائتمان إدارة جيدة مما يوزع المخاطر توزيعا كفء، ويدعم الاستقرار في الأسواق المالية، إلا أنها قد أخفقت في تحقيق أهدافها الأصلية. وأحد أهم الأسباب في ذلك هو التسعير الخاطئ لمخاطر الائتمان التي تتضمنها تلك الأدوات المالية. فقد قامت شركة التأمين المعروفة باسم المجموعة الأمريكية الدولية AIG بإصدار العديد من مبادلات مخاطر التعثر الائتماني من أجل التأمين على الرهون العقارية، وذلك نتيجة لسوء تقدير وتسعير المخاطر الائتمانية منها. ثم حدثت الكارثة وتعثرت أكثر الديون العقارية التي كانت تغطيها تلك المبادلات. فاضطرت لدفع تأمين أكبر مما تحصل عليه من أقساط التأمين وهنا كان لابد للحكومة الأمريكية من انقاذها (Lewis et al., 2010).

وبالمثل أخفقت معظم مؤسسات ومنظمات التقييم والتصنيف العالمية في تقدير المخاطر الائتمانية، وتسعير الأدوات المالية بطريقة صحيحة مثل: فيتش Fitch؛ وموديز Moody's ؛ وستاندرد آند بورز Standard and Poor's؛ وغيرها (Lohr, 2008). حيث فشلت في تسعير السندات المدعومة بالرهن العقاري تسعيرا صحيحا؛ نتيجة للاعتماد على نماذج غير صحيحة

لقياس مخاطر الائتمان. وقدرت الخسائر في تلك السندات بأكثر من 500 بليون دولار أمريكي– تكبدتها المؤسسات المالية حول العالم (Jameson, 2008). كما أكد (Buchanan, 2008) على ضرورة تغيير نماذج قياس الخسائر الائتمانية لأنها كانت السبب في الأزمة المالية؛ نتيجة لعدم اعتمادها على احتمالات جيدة لقياس التعثر.

ويرى (Dong and Oberson, 2020) أن المحاسبة عن خسائر الائتمان واحدة من أهم الإخفاقات المحاسبية الرئيسية التي أدت إلى تفاقم الأزمة المالية 2007–2009 كنتيجة لتقديم معلومات عن خسائر الائتمان الخاصة بالبنوك في وقت غير مناسب، وخلق عدم الاستقرار المالي وتكثيف تقلب الدورات الاقتصادية للإقراض المصرفي (FSB, 2009).

ولما كان كل من مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB) ومجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكية (FASB) لديهما التزام منذ فترة طويلة بالعمل معًا بطريقة منسقة دوليًا لتحسين معايير التقارير المالية. وكجزء من هذا الالتزام أنشأ المجلسان مجموعة استشارية تعرف باسم المجموعة الاستشارية للأزمة المالية FCAG. حيث تتألف من كبار القادة ذوي الخبرة الدولية الواسعة في الأسواق المالية للمساعدة في حل مشكلة التقارير المالية في ظل الأزمة العالمية آنذاك (FASB, 2008). ولقد انتهى مجلس معايير المحاسبة الدولية IASB إلى إصدار المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية IFRS-9 في 2014. والذي تتضمن نموذج خسارة الائتمان المتوقعة ECL لانخفاض قيمة الأصول المالية (الاضمحلال). واعتبارًا من الربع المالي الأول من عام 2018، حل نموذج الخسائر الائتمانية المتوقعةECL وفقا للمعيار الدولي IFRS-9 محل نموذج الخسائر الائتمانية الفعلية (المتكبدة فعلا) ICL وفقا للمعيار المحاسبي الدولي IAS39، مما يحقق هدف الاعتراف بخسائر الائتمان والتقرير عنها في وقت سابق.

وقد تطورت المعايير المحاسبية الدولية والمحلية فيما يتعلق بالمحاسبة عن خسائر الائتمان، وبصفة خاصة كيفية الاعتراف والقياس والإفصاح عن مخصصات الخسائر الائتمانية؛ وذلك لتحقيق الثبات المالي من ناحية، ودعم الشفافية للمستثمرين من ناحية أخرى (Allini et al., 2020). وتبين الباحثة فيما يلي مراحل التطور التي مرت بها تلك المعايير من أجل الاعتراف

بالخسائر الائتمانية المتوقعة وقياسها والإفصاح عنها. ثم تعرض مدى التوافق بينها وبين المقررات الرقابية والنظامية فيما يخص الاعتراف والقياس والافصاح عن الخسائر الائتمانية ومخصصاتها.

2. 1. مفهوم الخسائر الائتمانية ومتطلبات الاعتراف بها في ظل المعايير المحاسبية

يقصد بالخسائر الائتمانية " تجاوز القيمة الدفترية للأصل المالي (القرض) قيمته الاستردادية. وفى هذه الحالة يسمى الفرق بينهما خسارة اضمحلال القروض أو الخسائر الائتمانية" (IAS 36, 2013). وقد تطور مفهوم الخسائر الائتمانية في الآونة الأخيرة عقب الأزمة الاقتصادية العالمية في عام 2008. حيث كانت تحسب على أساس الخسائر الائتمانية الفعلية (المتكبدة Accrued Credit Loss): أي بعد وقوعها، وذلك في ظل المعيار الدولي IAS 39. ثم صدر في عام 2014 المعيار الدولي للتقرير المالي IFRS9 والذي غير مفهوم الخسائر الائتمانية، وذلك باستخدام منهج جديد لقياسها والإفصاح عنها يعرف بنموذج الخسائر الائتمانية المتوقعة Credit Expected Loss (ECL) (IAS Plus, 2021).

كما تغير مفهوم مخصص الخسائر الائتمانية في المعايير المحاسبية الأمريكية بالتبعية حيث أصدر المعيار رقم 326 (ASC) في عام 2016 ليتقارب مع المعايير الدولية. وفيه أوضح أن مفهوم مخصص الخسائر الائتمانية أصبح منصبا على ما يسميه بالخسائر الائتمانية المتوقعة الجارية Current Expected Credit Loss (CECL) (FASB, June 2016). ويلاحظ أن الخسائر الائتمانية وفقا للمعيار الدولي IFRS9 لا يعترف بها إلا في صنفين من الأدوات المالية:

(1)الأدوات المالية المقاسة والمصنفة بالتكلفة المستهلكة AC.
(2)الأدوات المالية المقاسة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر FVOCI.

ولا تحسب مخصصات الخسائر الائتمانية في ظل المعيار الدولي IFRS9 إلا بنموذج واحد يعرف باسم "نموذج الخسائر الائتمانية المتوقعة" (PwC, 2017)؛ على الرغم من أنه قد لا يكون هناك خسائر ولا توقعات بخسائر إلا أن هذا المفهوم مرتبط أكثر بمخاطر الائتمان المتوقعة للأدوات المالية.

وتعرف الخسائر الائتمانية التي يحسب بناء عليها مخصصات الخسائر الائتمانية بأنها " الفرق بين كافة التدفقات النقدية التعاقدية المستحقة للمنشأة وفقا لشروط العقد، وكافة التدفقات النقدية التي تتوقع المنشأة استلامها– أي العجز النقدي الإجمالي– وذلك مخصوما بمعدل الفائدة الفعلية Effective Rate والمعدل بالمخاطر الائتمانية للأصول المالية متدنية المستوى الائتماني– سواء أكانت مشتراة حديثا، أو تم تحديث تصنيفها الائتماني" (شحاتة، 2019).

ولقد أكدت العديد من الدراسات على ضرورة تغيير مفهوم الخسائر الائتمانية من الخسائر المتكبدة فعلا إلى الخسائر المتوقعة بناء على معلومات استشرافية تساعد في وضع احتمالات وسيناريوهات لما قد يحدث. وتتوقع بناء عليها مقدار الخسارة الائتمانية، ومن ثم تخصص لها مبلغا من المال يكفي لتغطيتها دون اهتزاز الملاءة المالية للمنشأة (Vaněk and Hampel, 2017; de Haan and Oordt, 2018 and Schutte et al., 2020).

ولذا تعرف الخسائر الائتمانية عقب إصدار المعيار الدولي IFRS9 على أنها الخسائر الائتمانية المتوقعة والتي عرفها المعيار في الملحق بأنها:" المتوسط المرجح للخسائر الائتمانية المرتبطة بمخاطر حدوث التعثر (التخلف/ التأخر) في السداد كأوزان ترجيحية" (IFRS Foundation, IFRS9, 2014). وبشيء من التفصيل تمثل الخسائر الائتمانية المتوقعة الفرق بين التدفقات النقدية واجبة السداد وفقا لشروط العقد والتدفقات النقدية المتوقع الحصول عليها.

وتمشيا مع التفويض الممنوح من مجموعة العشرين G20 يهدف تطبيق منهج الخسائر الائتمانية المتوقعة وفقا للمعيار IFRS-9 إلى تحقيق الاعتراف بخسائر الائتمان بشكل كامل وأسرع مما هو عليه في ظل المنهج السابق المعروف بالخسارة المتكبدة. فمن الناحية المفاهيمية، يجب ألا يؤدي منهج الخسائر الائتمانية المتوقعة إلى زيادة المبلغ الإجمالي للخسائر عن تلك التي يجب الاعتراف بها في فترات الانكماش الاقتصادي، ولكن يجب أن تتغير طريقة توزيع الخسائر الائتمانية زمنيا. حيث يميل المدخل الجديد إلى الاعتراف بالقدر الأكبر من الخسائر في بداية مرحلة الانكماش. لأن التأخر في الاعتراف بالخسائر الائتمانية يكون له أثر سلبي على الثبات المالي (Laeven and Majnoni, 2003; Beatty and Liao, 2011; and Bushman and Williams, 2015) .

أيضا نوه المعيار عن أن الاعتراف بخسائر الائتمان المتوقعة مرتبط بقياس الأصول المالية. فالأصول المالية المقاسة بالتكلفة المستهلكة AC، والأصول المقاسة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر FVOCI يجب أن يعترف بالخسائر الائتمانية الناجمة عنها. وكذلك الإيجارات المستحقة وعقود الضمان المالي، والتعهدات بتقديم قروض: كلها ينطبق عليها متطلبات مخصص الخسائر الائتمانية وفقا للمعيار الجديد (IASB, IFRS9, 2014 ؛ والمعيار المصري 47، 2019). وعلى وجه العموم، يحسن نموذج الخسائر الائتمانية المتوقعة من توقيت وحجم الاعتراف بالخسائر الائتمانية، مما يعود بالنفع على الاستقرار المالي (European systemic risk Board, 2017).

متطلبات الاعتراف بالخسائر المتوقعة وفقا للمعايير الدولية ومعايير المحاسبة الأمريكية

تتمثل الفروق الرئيسية بين كل من نموذج الخسائر المتوقعة ECL ونموذج الخسائر المتوقعة الجارية CECL في النقاط التالية:

(1)تبنى FASB مقياس وحيد وهو الاعتراف بالخسائر الائتمانية المتوقعة مدى العمر المتوقع للأداة المالية بغض النظر عن نوعها أو تصنيفها.

(2)أما IASB فقد استخدم نموذجين للاعتراف بالخسائر الائتمانية المتوقعة ،الأول: للأدوات العاملة حيث يحسب لها الخسائر المتوقعة عن 12 شهر فقط. والثاني: للأدوات المالية غير العاملة أو المتعثرة، حيث يحسب لهما الخسائر الائتمانية المتوقعة عن كامل العمر المتوقع للأداة. ويبين الجدول رقم (1) تلك الفروق:

الجدول رقم (1)/ مقارنة بين الاعتراف بالخسائر المتوقعة في ظل منهج مجلس المعايير الدولية ومجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكي

وجه المقارنة	الأصول العاملة Performing Financial Assets	الأصول غير العاملة Non-Performing Financial Assets	الأصول المالية المضمحلة Impaired Financial Assets
IASB	المرحلة الأولى 12 شهر للخسائر الائتمانية المتوقعة	المرحلة الثانية مدى العمر المتوقع للأداة المالية عند حساب الخسائر	المرحلة الثالثة مدى العمر المتوقع للأداة المالية عند حساب الخسائر الائتمانية المتوقعة

		الائتمانية المتوقعة	
FASB	جميع أنواع الأدوات المالية مدى العمر المتوقع للأداة المالية عند حساب الخسائر الائتمانية المتوقعة		
**المصدر : (BCBS, 2017a) بتصرف الباحثة			

2. 2. مراحل القياس المحاسبي للخسائر الائتمانية المتوقعة

طالب المعيار الدولي IFRS9 ونظيره المصري 47 أنه لكي يتم الاعتراف بالخسائر الائتمانية المتوقعة لحساب مخصص الخسائر الائتمانية يجب تصنيف الأصول المالية (أدوات الدين/ القروض) إلى ثلاث مراحل حسب جودتها الائتمانية (شكل رقم (1))

الشكل رقم (1) مراحل حساب مخصصات الخسائر الائتمانية وفقا للمعيار IFRS-9 **
**المصدر : (Serrano, 2018) بتصرف الباحثة

حيث يقع في **المرحلة الأولى:** كل من أدوات الدين التي في بداية الاعتراف بها ولم تضمحل بعد؛ نظرا لأنها أدوات للدين ليس من المعلوم عنها أية مخاطر ائتمانية. ويضاف عليها أدوات الدين المصنفة بأنها من الدرجة الأولى في التصنيف الائتماني مثل القروض الجيدة Performing Loans PL. ومن ثم حدد المعيار طريقة حساب مخصصات الخسائر الائتمانية المرتبطة بها لمدة لا تتجاوز اثني عشر شهرا؛ حتى تتضح عنها معلومات أكثر في المستقبل. وتحسب الخسائر الائتمانية لهذه الأدوات من خلال المعادلة التالية:

ECL= PD (12 Months) X LGD X EAD

حيث إن ECL= الخسائر الائتمانية المتوقعة للدين (القرض)

PD= احتمال تعثر الدين خلال الاثني عشر شهر القادمة (لأن الدين عامل- أي أن تصنيفه الائتماني مرتفع)

LGD= قيمة الخسارة وقت التعثر

EAD = القيمة المعرضة للتعثر

والمبرر وراء قياس الخسائر الائتمانية عن 12 شهر فقط هو أن الأصول المالية لازالت في بداية الاعتراف بها، أو لازالت لم تتعرض إلى تدهور في تصنيفها الائتماني. ومن ثم لازال الإيراد المتحقق منها يغطي أي خسائر محتملة تتعرض لها بخلاف المنهج الذي كان متبع في المعيار الدولي السابق IAS39. فإذا علم عنها بعد ذلك أن المخاطر الائتمانية التي تتعرض لها تلك الأدوات أو غيرها قد ازدادت زيادة جوهرية SICR، سواء على مستوى كل أداة منفردة أو على مستوى المحفظة ككل، مع عدم وجود أي دليل قاطع بالتأكد من الاضمحلال الفعلي للقيمة؛ فإنه يتم نقل الأدوات المالية إلى **المرحلة الثانية** حيث تحسب مخصصات الخسائر الائتمانية عليها عن فترة كامل عمرها المالي.

ECL= PD (lifetime) X LGD X EAD

وهذا يعني أن نسبة كبيرة من الأدوات المالية التي كانت في ظل المعيار السابق IAS39 تدرج في بند الأصول المالية المستحقة ولم تنخفض قيمتها، انتقلت في ظل المعيار الجديد IFRS9 إلى المرحلة الثانية ويعترف لها بخسائر ائتمان على مدى عمرها المتوقع. كما أنه يحسب لها سعر الفائدة الفعال، ولكن عن إجمالي قيمتها وليس بعد الاضمحلال. أي أن الخسارة سوف تظهر فقط في مخصص الخسائر الائتمانية.

وعلى الرغم من أن المعيار قد حدد بعض المؤشرات التي تشير إلى وجود تغير في تصنيف الأداة المالية، مثل انخفاض متوقع في التصنيف الائتماني الداخلي للمقترض أو التصنيف الخارجي للأداة المالية. إلا أن المعيار لم يلزم المنشآت باستخدام مؤشرات محددة بذاتها. وترى الباحثة أن ذلك منطقي لأن طريقة قياس التغير يعتمد على العديد من العوامل مثل خصائص الأداة

المالية والمقترض ومدى استخدام التكنولوجيا في جمع المعلومات وأسلوب إدارة المخاطر داخل المنشأة ومدى توفر البيانات حول المخاطر **(Serrano, 2018)**.

وأخيرا إذا ما تحقق التعثر أو الخسارة الائتمانية بالفعل: أي إذا ما وجد دليل موضوعي يشير إلى الاضمحلال الفعلي للأداة المالية انتقلت تلك الأدوات إلى **المرحلة الثالثة** والأخيرة وهي المرحلة التي يحسب فيها مخصصات الخسائر الائتمانية على فترة الدين أو الأداة المالية كاملة مثل سابقتها. ويلاحظ أن المعيار حدد حساب الفائدة على الأدوات المالية في المرحلتين الأولى والثانية بناء على إجمالي القيمة الدفترية للأدوات المالية. في حين أن أدوات المرحلة الثالثة تحسب الفائدة عليها بنسبة من صافي القيمة الدفترية لتلك الأدوات (أي القيمة الدفترية مطروحا منها الخسائر الائتمانية الفعلية التي تكبدتها المنشأة) وذلك نظرا لأن احتمال التخلف عن السداد في هذه المرحلة أصبح مساويا للواحد الصحيح لأن التعثر حدث بالفعل. كما يتضح من الشكل رقم (1).

ولتقدير الخسائر الائتمانية المتوقعة طالب المعيار IFRS-9 الشركات المطبقة باستخدام نطاق واسع من المعلومات المستقبلية ذات الصلة بالأدوات المالية ومنها المتغيرات الاقتصادية الكلية في الفترات المقبلة. ولتنفيذ هذه المتطلبات، يجب على البنوك أن تدرس العديد من سيناريوهات الاقتصاد الكلي والتي يتم ترجيحها باحتمال حدوث كل منها. ولا شك أن دراسة عوامل الاقتصاد الكلي تمثل استجابة مباشرة لمتطلبات مجموعة العشرين G20 ومن ثم يمثل بؤرة الاهتمام عند حساب الخسائر الائتمانية المتوقعة.

وترى الباحثة أن هذا يمثل ميزة فعالة تدعو للتمسك بتطبيق المعيار IFRS-9 لأن نموذج الخسائر المتوقعة وفقا لتلك المتطلبات يؤدي إلى الاعتراف المبكر بتلك الخسائر. لأنه يأخذ في الاعتبار العوامل الاقتصادية الكلية قبل وقوع التعثر. فمن المعروف أن التخلف عن السداد والتعثرات في الأدوات المالية لا تظهر إلا بعد وقوع الأزمات الاقتصادية وليس قبلها (مثل ارتفاع متوقع في معدل البطالة في المنطقة التي يعمل فيها المقترض).

أيضا وجه المعيار البنوك إلى استخدام المدخل التجميعي للديون والأدوات المالية التي لا يمكن حساب خسائرها الائتمانية على نحو منفرد. فيمكن تجميع الأدوات المالية التي لها نفس التصنيف الأولي (مرحلة أولى / ثانية / ثالثة). أو يمكن تجميع الأدوات المالية والديون التي متبقي

لها نفس فترة الاستحقاق. أو تجميع الأدوات التي لها نفس المكان أو نفس القطاع وغيرها من العوامل التي ترتبط بالمقترض(IASB, IFRS9, 2014).

ويتضح هنا الاختلاف بين المعيار IFRS-9 والمتطلبات التنظيمية لحساب رأس المال الكافي لتغطية مخاطر الائتمان. فالمعيار كونه معيار محاسبي يحرص على الوصول إلى تقارير مالية ذات شفافية عالية تمكن المستخدمين من الوصول إلى قرارات سليمة، وتحقيقا لهذا الهدف يقدم المعيار نموذج لقياس الخسائر الائتمانية المتوقعة بطريقة دقيقة وبناء على معلومات زمنية مختلفة سواء من الماضي أو الحاضر أو المستقبل.

وعلى الرغم من دقة تلك الحسابات إلا أن الاقتصاديين يرون أن هذا سوف يؤدي إلى تقلبات كبيرة Procyclicality في الأسواق المالية؛ مما له ضرر على الاقتصاد ككل (Novotny-Farkas, 2016) ولذا اقترح مدخل اقتصادي يأخذ في الاعتبار تقلبات أسعار الفائدة في السوق. حيث يحسب مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة بناء على القاعدة التالية :(Novotny, 2015)

$$EL_t = \sum_{t=1}^{N} (PD_t(I_t) * \frac{LGD_t(I_t)}{(1+dr)^t}$$

حيث أن: EL_t = الخسائر المتوقعة على مدى عمر أداة الدين

PD_t (I_t) = احتمال (المتراكم) التعثر لفترة زمنية (بعد تحديث المعلومات في تلك الفترة).

$LGD_t(I_t)$ = معدل الخسارة عند التعثر (بعد تحديث المعلومات في تلك الفترة)

dr= معدل الخصم المستخدم في خصم التدفقات النقدية المتوقعة.

كل العوامل السابقة يتم تحديثها بناء على المعلومات المرتبطة بالفترة الزمنية (lt) ويلاحظ أن النموذج السابق أدق في قياس الخسائر المتوقعة نظرا لأنه يأخذ في الحسبان معدل خصم التدفقات النقدية، ومن ثم يعبر عن تقلبات السوق. كما أنه وضع متغير المعلومات في النموذج حيث أوضح أن الاحتمال يتغير بتغير المعلومات التي تحصل عليها المنشأة بصدد تغير أوضاع

الأصول المالية. كما أن نسبة الخسارة عند التعثر مقارنة بمعدل الاسترداد تتغير بتغير المعلومات التي يتم تجميعها عن الأداة أو المحفظة.

2. 3. العرض والإفصاح عن الخسائر الائتمانية وفقا للمعايير المحاسبية

تطورت معايير الإفصاح عن الأدوات المالية واضمحلالها وما يرتبط بها من مخاطر وخسائر ائتمانية، فعلى الصعيد المصري ظهر أول معيار للإفصاح عن الأدوات المالية – الإفصاح في عام 2006 وهو المعيار رقم (25). حيث اتفق مع نظيره الدولي آنذاك والذي كان يعرف بالمعيار الدولي IAS31 للأدوات المالية – العرض الإفصاحات. ثم أصدر مجلس معايير المحاسبة الدولية معيار التقرير الدولي IFRS7 ليعبر عن جميع متطلبات الإفصاح عن الأدوات المالية مما تسبب في تغيير المعيار الدولي IAS32 إلى الأدوات المالية – العرض، أي حذفت جميع متطلبات الإفصاح منه. وبعد ظهور معيار التقرير الدولي IFRS9 تم تعديل العديد من البنود في معيار الإفصاح ليواكب تعديلات قياس الأدوات المالية الجديد. كما ظهر آخر تعديل للمعايير المصرية في عام 2019 حيث صدر المعيار رقم (40) ليتفق مع كل من تعديلات IFRS7 وIFRS9 . وتوضح الباحثة فيما يلي أهم متطلبات الإفصاح عن الخسائر الائتمانية وما يرتبط بها من مخصصات ومخاطر وفقا لأحدث معيارين محلي (40) ونظيره الدولي (IFRS7).

2 . 3. 1. العرض Presentation

لقد أصدر مجلس معايير المحاسبة الدولية معيار دولي للعرض هو المعيار IAS 32 حيث قرر فيه أن يكون هناك بعض البنود التي تعرض في متن قائمة الدخل (الأرباح والخسائر) تخص الأدوات المالية منها: الإيراد المحسوب باستخدام طريقة الفائدة الفعالة، مكاسب وخسائر إعادة الاعتراف بالأصول المالية المقاسة بالتكلفة المستهلكة، وخسائر الاضمحلال (بما يتضمن العكس). أيضا نوه المعيار عن إعادة تصنيف الأصل المالي من فئة الأصول بالتكلفة المستهلكة إلى فئة الأصول بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر، يتم عرض أي مكسب أو خسارة ناجمة عن إعادة التصنيف.

بالإضافة إلى إعادة تصنيف الأصل المالي من فئة الأصول بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر إلى فئة الأصول بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر، يتم تحويل أي مكسب تراكمي أو خسارة تراكمية سبق الاعتراف بها في قائمة الدخل الشامل الآخر إلى قائمة الأرباح والخسائر(IASB, IAS32, 2005).

2 . 3. 2. الإفصاح Disclosure

يتركز التغيير في الإفصاح عن مخصص الخسائر الائتمانية في تغيير عدة بنود في المعيار الدولي IFRS7 بعد صدور نموذج الخسائر الائتمانية المتوقعة. حيث يتطلب المعيارين المصري (40) والدولي للتقرير المالي IFRS7 الإفصاح عن الأصول والالتزامات المالية وفقا لتصنيفها في ظل المعيار الدولي للتقرير المالي IFRS-9 ، وذلك إما بعرضها في صلب قائمة المركز المالي أو عرضها في الإيضاحات مقسمة كما يلي(IASB, IFRS 7, 2014):

1. أصول مالية مقاسة بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة VFTPL: وهي عبارة عن أصول مالية مصنفة ضمن هذه الفئة منذ الاعتراف الأولي، وأصول مالية مصنفة ضمن هذه الفئة بشكل اختياري من المنشأة (مثل أدوات حقوق الملكية المحتفظ بها لغير المتاجرة)، وأصول مالية مصنفة ضمن هذه الفئة بشكل إلزامي وفقا للمعيار IFRS-9 (مثل الاستثمارات في الأسهم والسندات بغرض المتاجرة).
2. وفيما يخص الإفصاح عن اضمحلال هذه الأصول يجب أن تفصح المنشأة إلى جانب القيمة الدفترية لتلك البنود عن كل من: الحد الأقصى لتعرض الأصل المالي (أو مجموعة الأصول المالية) لمخاطر ائتمانية في نهاية فترة التقرير، وقيمة الانخفاض في المشتقات الائتمانية ذات الصلة، والتغير في الفترة الحالية والتغير المتراكم في القيمة العادلة للأصل المالي أو مجموعة من الأصول المالية ذات الصلة، والتغير في الفترة الحالية والتغير المتراكم في القيمة العادلة لأي مشتقات ائتمانية أو أدوات مشابهة ذات الصلة منذ تصنيف الأصل المالي(حميدات، 2019).

3. الأصول المالية المقاسة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر FVOCI حيث تقسم إلى: أدوات الدين المحتفظ بها للاستحقاق والبيع، وأدوات حقوق الملكية التي تختار تصنيفها ضمن هذه الفئة منذ الاعتراف الأولي بموجب الخيار المتاح في المعيار IFRS-9.
4. وفيما يتعلق بالخسائر الائتمانية المتوقعة والإفصاح عنها فقد ورد ذكرها في المعيارين تحت عنوان مخاطر الائتمان. ومن أهم متطلبات الإفصاح عنها والضوابط التي تحكمها ما يلي:

2. 3. 3. متطلبات الإفصاح عن المخاطر الائتمانية:

يجب أن تمكن الإفصاحات عن المخاطر الائتمانية مستخدمي القوائم المالية من فهم أثر المخاطر الائتمانية على مبلغ التدفقات النقدية المستقبلية، وتوقيتها وعدم تأكدها، ولتحقيق هذا الهدف، يجب أن توفر معلومات بشأن ممارسات المنشأة لإدارة المخاطر الائتمانية وكيفية ارتباطها بالاعتراف والقياس للخسائر الائتمانية المتوقعة، بما في ذلك الطرق، والافتراضات والمعلومات المستخدمة لقياس الخسائر الائتمانية المتوقعة. أيضا يجب أن تعكس معلومات كمية ونوعية تسمح لمستخدمي القوائم المالية بتقييم المبالغ الواردة في القوائم المالية والناشئة عن الخسائر الائتمانية المتوقعة، بما في ذلك التغيرات في مبلغ الخسائر الائتمانية المتوقعة وأسباب تلك التغييرات. وأخيرا يجب أن يتضح في سياق الإفصاح معلومات بخصوص تعرض المنشأة لمخاطر ائتمانية أي المخاطر الائتمانية المتأصلة Risks Inherent في الأصول المالية للمنشأة والتعهدات بتقديم ائتمان بما في ذلك التركزات الكبيرة للمخاطر الائتمانية.(حميدات، 2019)

2. 3. 4. متطلبات الإفصاح عن ممارسات إدارة المخاطر الائتمانية

يجب على المنشأة أن توضح ممارستها لإدارة المخاطر الائتمانية وكيفية ارتباطها بإثبات وقياس المخاطر الائتمانية المتوقعة. ولتحقيق هذا الهدف، يجب على المنشأة أن تفصح عن المعلومات التي تمكن مستخدمي القوائم المالية من فهم وتقويم:

أ- كيف حددت المنشأة ما إذا كانت المخاطر الائتمانية للأدوات المالية قد زادت بشكل كبير منذ الاعتراف الأولي بما في ذلك كيفية:

- اعتبار الأدوات المالية ذات مخاطر ائتمانية منخفضة بموجب متطلبات المعيار IFRS9.

- نفي الافتراض الوارد في المعيار الدولي IFRS9 بحدوث تغيرات جوهرية في المخاطر الائتمانية SICR منذ الاعتراف الأولي وذلك عندما تتجاوز الأصول المالية موعد استحقاقها ثلاثين يوما.

ب- ماهية تعريف المنشأة للتعثر default وأسباب اختيار هذا التعريف

ج- ما هو معيار تجميع الأدوات المالية لقياس المخاطر الائتمانية؟

د- أساس اضمحلال بعض الأصول المالية(IASB IFRS 7, 2015).

هـ- سياسة المنشأة في شطب أو إعدام الأصل المالي بما في ذلك مؤشرات على عدم وجود توقع معقول للاسترداد.

وترى الباحثة أن المعيارين قد عدلا كل متطلبات الإفصاح التي تمكن من الإفصاح عن مخصص الخسائر الائتمانية وتحقيق أهداف الشفافية التي يسعى إليها المعيارين المصري والدولي المرتبطين بالاعتراف والقياس لمخصص الخسائر الائتمانية.

2. 4. التوافق بين المقررات الرقابية والمعايير المحاسبية بشأن الخسائر الائتمانية

يسعى المنظمون إلى بناء بنوك قوية من خلال فرض حد أدنى لنسبة رأس المال القائمة على المخاطر وإرشادات دقيقة لكيفية حساب رأس المال التنظيمي وفقا لمتوسط الأصول المرجحة بالمخاطر. وكلما ارتفع رأس مال البنك كلما كان أقدر على مواجهة الخسائر الائتمانية المتوقعة، مما يزيد من مرونة القطاع المصرفي. وتخضع البنوك إلى رقابة إشرافية قوية من قبل البنوك المركزية والتي تلزمها بتعليماتها الخاصة من ناحية، وتعليمات لجنة بازل من ناحية أخرى. وفيما يلي توضح الباحثة مدى توافق المقررات الرقابية سواء من لجنة بازل أو من البنك المركزي المصري مع المعايير المحاسبية فيما يخص المحاسبة عن الخسائر الائتمانية.

2. 4. 1. مقررات لجنة بازل بشأن المعالجة المحاسبية للخسائر الائتمانية

تمثل لجنة بازل اللجنة المنوطة بوضع المعايير العالمية الرئيسة للتنظيم التحوطي للمصارف. وتوفر منتدى للتعاون في المسائل الإشرافية المصرفية، وتتمثل ولايتها في تعزيز تنظيم المصارف والإشراف عليها وممارساتها في جميع أنحاء العالم، بهدف تعزيز الاستقرار المالي. تقدم

اللجنة تقاريرها لمجموعة محافظي البنوك المركزية ورؤساء الإشراف، وتسعى إلى الحصول على موافقتها على القرارات الرئيسة، ولا تملك اللجنة أي سلطة رسمية فوق السلطات الوطنية، ولا تتمتع قراراتها بقوة قانونية، بل إن اللجنة تعتمد على التزامات أعضائها بتحقيق قراراته (حميدات، 2019).

الشكل رقم (2) مكونات ومتطلبات راس المال النظامي وفقا لمقررات بازل III
****المصدر : (Delloite, 2016)**

يمثل رأس المال لدى البنك عاملا مهما في استقراره إذ ينظر إليه على أنه وسيلة الحماية الأولى لامتصاص الخسائر غير المتوقعة. وقد قامت لجنة بازل بإصدار إرشادات خاصة بكفاية رأس المال هدفت إلى التأكيد على البنوك بضرورة الاحتفاظ بحد أدني من رأس المال لمواجهة الخسائر غير المتوقعة. وبهذا الخصوص قامت لجنة بازل بإصدار ارشادات بازلIII، والتي من خلالها تم معالجة اهم الثغرات في بازلII . ويبين الشكل رقم (2) مكونات ومتطلبات رأس المال النظامي وفقا لمقررات بازل III

وبالأخص تم التركيز على نوعية رأس المال والهوامش الإضافية التي يجب الاحتفاظ بها. ونظرا لأهمية رأس المال لدى المصارف وديمومة وجوده فقد أكدت ارشادات بازل على أهمية التخطيط الرأسمالي وإدارته من خلال إيجاد آلية لحساب رأس المال الداخلي. وذلك للوصول إلى نظرة مستقبلية ثاقبة بخصوص الاحتياجات الرأسمالية المستقبلية. وكذلك المقاربة ما بين رأس المال التنظيمي ورأس المال الاقتصادي (اتحاد المصارف العربية، 2018).

قامت لجنة بازل بإصدار تعليمات بازل III بغرض التعامل مع التعثرات المالية وأوجه القصور التي كشفت عنها. بالإضافة إلى بناء مصدات رأس المال Capital Buffers أخرى تضاف لسابقتها في بازل II وذلك في إطار سياسة التحوط الكلي التي تطبقها السلطات الرقابية للحد من المخاطر النظامية وتعزيز الاستقرار المالي (بنك الكويت المركزي، 2014). وفي المقابل يتم حساب رأس المال الكافي لتغطية الخسائر الائتمانية من وجهة نظر الجهات التنظيمية وفقا لمدخلين هما:

1. مدخل التصنيف الداخلي Internal Rating Based IRB حيث يتم تقدير المخاطر الائتمانية وفقا لمعلومات محددة يتم الحصول عليا من خلال الدورة المرحلية للمنشأة Through-The-cycle (TTC) بالإضافة إلى حساب الخسارة الائتمانية عند التعثر وقت حدوث ركود اقتصادي فحسب. وقد احتج العديد بأن هذا المدخل (التنظيمي) يعد أفضل من

ناحية التأثير على الاقتصاد ككل حيث إنه يؤدي إلى الاستقرار الاقتصادي إلى حد ما لأن التقلبات في الدخل تكون طفيفة less volatile (Novotny-Farkas, 2016)

2. المدخل المعياري Standardized Approach وفيه يتم استخدام التصنيف من وكالات التصنيف الائتماني الخارجية (S&P Global, Fitch, and Moody's) عند قيام البنك بتحديد رأس المال المطلوب لمواجهة مخاطر الائتمان وفقا لبازل III. مع الأخذ في الاعتبار تأثير العديد من العوامل الخاصة بالبنك نفسه: مثل وضعه التنافسي، والظروف البيئية، وقدرته المالية، بالإضافة إلى جودة إدارته. وتعتبر هذه الطريقة من أبسط الطرق التي تناسب البنوك ذات الإمكانيات المحدودة ونشاطها بسيط (حسين، 2016) .

حقق نموذج مخصص الخسائر الائتمانية طبقا للمعيار الدولي IFRS9 توافقا كبيرا مع القواعد الرقابية بمقارنته مع المعيار السابق IAS 39. فمعظم البنوك التي تكون ملزمة بتطبيق المعيار الدولي IFRS9 تخضع لمتطلبات رأس المال وفقا لاتفاقية بازل III كذلك. فعلى الجانب التنظيمي تحسب الأصول المرجحة بالمخاطر باستخدام أحد المدخلين إما المدخل المعياريSA أو مدخل التصنيف الداخلي IRB. وعلى الجانب المحاسبي تؤثر مخصصات الخسائر الائتمانية المحسوبة وفقا للمعيار IFRS9 على الأرباح والخسائر البنكية ومن ثم على حساب مخصصات الاضمحلال التي تدخل في حساب نسبة كفاية رأس المال التنظيمي. ويلاحظ أن الإطار والمكونات التي يحسب عليها الخسائر المتوقعة من أجل حساب رأس المال التنظيمي ونسبة كفاية رأس المال موجودة بالفعل ومطبقة قبل تطبيق المعيار الدولي IFRS9.

الجدول رقم (2) تأثير نموذج الخسائر المتوقعة وفقا للمعيار IFRS9 على مكونات ومتطلبات رأس المال النظامي

فئة رأس المال	البنوك التي تطبق المدخل المعياري SA	البنوك التي تطبق مدخل التصنيف الداخلي IRB
مكونات CET1	• لكل جنيه اضمحلال /جنيه تخفيض في رأس المال من الفئة الأولى	• لكل جنيه اضمحلال /جنيه تخفيض في رأس المال من الفئة الأولى • العلاقة بين تسوية مخاطر الائتمان والخسارة الائتمانية التنظيمية

مكونات T2	• لكل جنيه اضمحلال /جنيه زيادة في رأس المال من الفئة الثاني	• لكل جنيه اضمحلال /جنيه زيادة في رأس المال من الفئة الثاني • العلاقة بين تسوية مخاطر الائتمان والخسارة الائتمانية التنظيمية
متطلبات رأس المال	• تخفيض بقيمة التعديلات الخاصة الجديدة × وزن المخاطر × 8%	• الأدوات المالية العاملة التي ليس لها مخاطر لن يكون هناك تأثير • الأدوات المالية غير العاملة • في حالة الأدوات المالية المتعثرة يعتمد التأثير على العلاقة بين تسويات مخاطر الائتمان والتقدير الأمثل للخسارة المتوقعة ونسبة الخسارة التنظيمية في حالة التعثر
**المصدر : (Delloite, 2016) بتصرف		

فالبيانات والنماذج والعمليات المستخدمة في ظل إطار بازل يمكن استخدامها في نموذج المخصصات وفقا للمعيار IFRS9، مع إجراء بعض التعديلات (. ولذا ليس من المفاجئ أن تكون نتيجة مسح ميداني أجرته Moody's على مشارف تطبيق المعيار الدولي التاسع أن 40% من عدد البنوك كانت تخطط لدمج متطلبات المعيار الدولي مع إطار تطبيق بازل (McDonald M. and Lee, S., 2016،). ولقد أثر نموذج مخصص الخسائر الائتمانية المستحدث وفقا للمعيار الدولي IFRS9 رأس المال التنظيمي بناء على نوع المدخل الذي يعتمده البنك هل هو التصنيف الداخلي أم المعياري، كما يبين الجدول رقم (2):

وقد تفاعلت لجنة بازل مع الجهات المصدرة للمعايير المحاسبية التي تحكم مخصص الخسائر الائتمانية تفاعلا كبيرا حيث أصدرت العديد من المعايير والمقررات والإرشادات التي توعي البنوك بكيفية الملائمة بين متطلبات المعايير المحاسبية ومقرراتها بما يخص حساب المخصصات المحاسبية وتأثيرها على نسبة كفاية رأس المال التنظيمي، ومدى إمكانية إدراجها ضمن مكونات رأس المال التنظيمي. حيث أصدرت في عام 2015 وثيقة توضح فيها بداية كيفية حساب الخسائر الائتمانية المتوقعة والمطبقة سواء وفقا للمعيار الدولي IFRS9 أو المعيار الأمريكي Topic 326. ثم أصدرت في يناير 2017 مذكرة هامة تشرح فيها للبنوك ماهية المعالجة الرقابية

للمخصصات التي يتم حسابها وفقا للمعايير المحاسبية السابق ذكرها. وكان أهم ما أوضحته اللجنة الفروق الرئيسية عند الاعتراف وقياس الخسائر الائتمانية المتوقعة من أجل تضمين المخصصات المحاسبية في مكونات رأس المال التنظيمي.

توجد عدة فروق بين نموذج الخسائر المتوقعة وفقا للمعيار الدولي IFRS9 والمعيار الأمريكي topic 326 وبينهما وبين مقررات لجنة بازل. وتوضح الباحثة تلك الفروق في الجدول رقم (3) :

الجدول رقم (3) مقارنة بين نماذج الخسائر المتوقعة محاسبيا ونظاميا

وجه المقارنة		IFRS9 IASB	Topic 326 FASB	لجنة بازل
PD احتمال الخسارة	فترة القياس	12 شهر (المرحلة الأولى) مدى العمر المتوقع للأداة (المرحلة الثانية)	مدى العمر المتوقع للأداة	12 شهر
	حساسية الدورة	PiT مع الأخذ في الاعتبار المعلومات الاستشرافية بما فيها عوامل الاقتصاد الكلي		الدورة الاقتصادية
LGD/ EAD نسبة الخسارة عند التعثر / قيمة الأدوات المعرضة للتعثر	القياس	تقدير تعادلي مع الأخذ في الاعتبار المعلومات الاستشرافية بما فيها عوامل الاقتصاد الكلي		تقدير التدهور الاقتصادي

**المصدر: (BCBS, 2017a)

2 . 4 . 2. توافق البنك المركزي المصري مع المعايير المحاسبية

أيضا على الصعيد المصري قام البنك المركزي CBE بإلزام البنوك بإعداد القوائم المالية وفقاً للمعيار الدولي للتقارير المالية IFRS 9 وذلك اعتبارا من سنة 2019. وقد عزز البنك المركزي تعليماته بصياغة العديد من المبررات نحو هذه الخطوة منها: تعزيز سلامة المراكز المالية للبنوك وتعميق مفاهيم الإفصاح والشفافية لديها. حيث تم في إطار الاستعداد التجريبي لتطبيق متطلبات المعيار مطالبة البنوك بتكوين احتياطي مخاطر معيار IFRS 9 بنسبة 1% وذلك من صافي الربح بعد الضريبة عن عام 2017 . يتم إدراجه ضمن بند رأس المال الأساسي بالقاعدة الرأسمالية على ألا يتم استخدامه إلا بموافقة البنك المركزي. كما نوه البنك عن أنه يجب تحديد نماذج الأعمال Business Models التي ستستخدم عند التطبيق في ضوء استراتيجية كل بنك. إضافة إلى أهمية توافر نظام تصنيف ائتماني داخلي يتضمن احتمالية التعثر Probability of Default PD ومنهجية احتساب كل من معدل الخسارة عند الإخفاق Loss Given Default LGD وقيمة التعرض عند الإخفاق Exposure at Default EAD وذلك عند قيام البنك بحساب الخسارة الائتمانية المتوقعة ECL (البنك المركزي المصري، 2018)

3 . تدابير مكافحة جائحة COVID19 وأثرها على المحاسبة عن خسائر الائتمان المتوقعة

لقد تطور تفشي COVID-19 بسرعة في عام 2020، مع عدد كبير من الآثار السلبية. وقد أثرت الإجراءات المتخذة لاحتواء الفيروس على النشاط الاقتصادي، وهو ما أثر بدوره على عملية التقرير المالي وما يرتبط بها من متطلبات محاسبية وفقا للمعايير المحلية والدولية. فقد شملت التدابير والإجراءات الاحترازية لمنع انتقال الفيروس: الحد من حركة الأشخاص، تقييد الرحلات الجوية وغيرها من الرحلات، وإغلاق الشركات والمدارس مؤقتا، مما كان له أثر فوري على الأعمال التجارية مثل السياحة، والنقل، والتجزئة، والترفيه. كما أثر هذا التوقف أيضا على سلاسل التوريد وإنتاج السلع في جميع أنحاء العالم ومن المرجح أن يؤدي انخفاض النشاط الاقتصادي إلى انخفاض الطلب على العديد من السلع والخدمات (PwC (Vietnam) Limited., 2020).

ولا شك أن المؤسسات المالية وبصفة خاصة البنوك قد تأثرت لأن تدابير الإغاثة التي أطلقتها الحكومات والجهات التنظيمية كان لها كبير الأثر على البنوك التي يقوم نشاطها على

الإقراض كما أن ذلك سوف يؤثر بشكل واضح على مخصص الخسائر الائتمانية وما يرتبط بها من خسائر ائتمانية. فقد أطلقت العديد من السلطات التشريعية مبادرات لدعم المقترضين المتأثرين بـ COVID 19 . ومن بين هذه المبادرات قيام بعض الحكومات بضمان قروضا معينة، بينما عرض على المقترضين إجازات سداد (فترات سماح). ويلاحظ أن هذه التدابير تختلف في سماتها الرئيسية، إلا أنها متداخلة في بعض الأحيان فيما يتعلق قطاعات التعرض الائتماني للبنوك. وتهدف الضمانات العامة إلى الحفاظ على حوافز البنوك للإقراض عن طريق تحويل المخاطر إلى القطاع العام. وهي تختلف في أنواع القروض التي يمكن ضمانها وتغطيتها ومدتها (Baudino, 2020). توفر برامج تأجيل الدفع مساحة للتنفس المالي للمقترضين الذين يعانون من ضائقة مالية. بينما تسمح هذه البرامج للمقترضين بأخذ استراحة مؤقتة من السداد، المدفوعات المؤجلة يجب سداده لاحقًا، مما يزيد من المخاطر المستقبلية للمقترضين والبنوك. تأتي مخططات تأجيل الدفع أشكال مختلفة. بعضها مُلزم قانونيًا بالمشاركة البنكية الإلزامية، في حين أن البعض الآخر طوعي وتنسيقها إما سلطات القطاع المالي أو القطاع الخاص. كما أنها تختلف فيما إذا كان فقط يمكن تأجيل أصل الدين أو كليهما والفائدة؛ معايير الأهلية للمقترض؛ وطول استراحة من السداد (Coelho and Zamil, 2020).

3. 1. تدابير مكافحة جائحة COVID19 بشأن الائتمان في ظل ظروف عدم التأكد.

نتيجة للتدابير الإغاثية والإجراءات الوقائية التي اتخذتها الحكومات نحو مكافحة جائحة COVID19، قامت المنظمات المهنية المسؤولة عن إصدار المعايير المحاسبية والإشراف على تطبيقها بإصدار إرشادات خاصة بتطبيق المعايير التي تخص القياس والإفصاح عن مخصص الخسائر الائتمانية لأنه يتداخل مع ويتأثر بفترات التسهيل الائتماني تأثرا مباشرا، من ناحية ويتأثر بالمخاطر المالية الناجمة عن COVID19 من ناحية أخرى. وقد أثر ذلك على تطبيق منهج مخصص الخسائر الائتمانية وفقا لما ورد في المعيار الدولي IFRS9 والمعيار المصري (47). ولذا صدرت العديد من التوجيهات الاسترشادية لقياس مخصص الخسائر الائتمانية والإفصاح عنها سواء من مؤسسة المعايير الدولية للتقرير المالي نفسها أو من الهيئات المهنية الأخرى. كما أصدرت الجهات الإشرافية على البنوك بصفة خاصة مثل لجنة بازل والبنوك المركزية تعليمات

بشأن حساب الخسائر الائتمانية المتوقعة في ظل COVID19، وهذا ما توضحه الباحثة فيما يلي:

3. 1. 1 . إرشادات مؤسسة المعايير الدولية بشأن تطبيق نموذج الخسائر الائتمانية المتوقعة في ظل COVID19

أصدرت مؤسسة المعايير الدولية للتقارير المالية IFRS نشرة بشأن الاعتبارات التي يجب النظر فيها عند المحاسبة عن مخصص الخسائر الائتمانية وما يرتبط بها من خسائر ائتمانية متوقعة وفقا لمتطلبات المعيار الدولي IFRS9 في ظل ظروف عدم التأكد بسبب جائحة كورونا فيروس COVID19. حيث تم إعداد الوثيقة للأغراض التعليمية، مع تسليط الضوء على المتطلبات الواردة في المعايير الدولية ذات الصلة للشركات التي تدرس كيف يؤثر الوباء على حساباتها المتعلقة بالخسائر الائتمانية المتوقعة (IFRS Foundation, 2020c). وقد احتوت الوثيقة على مجموعة عامة من الارشادات تتمثل في:

- لا ينبغي أن تستمر المنشآت في تطبيق منهجيتها الحالية لقياس الخسائر الائتمانية المتوقعة بشكل آلي دون النظر لتغير الافتراضات التي يقوم عليها نموذج القياس نظرا لتغير الأوضاع الاقتصادية بسبب COVID19. بمعنى أنه لا يجب أن تعتبر المنشآت فترات السماح الممنوحة للمقترضين في فئات معينة من الأدوات المالية بتأجيل السداد هي بمثابة فترة تأخير للأدوات المالية من تلك النوع ومن ثم ترفع درجة الخطر الائتماني لتلك القروض وتنقلها من المرحلة الأولى إلى المرحلة الثانية.

- يجب على المنشآت أن تقيم التغيرات في مخاطر حدوث تعثر في السداد على مدى العمر المتوقع للأداة المالية. كما يلزم أن يستند كل من تقييم الزيادة الكبيرة في المخاطر الائتمانية SICR، وقياس الخسائر الائتمانية المتوقعة إلى معلومات معقولة ومؤيدة للغرض ومتاحة للمنشأة دون تكلفة أو جهد غير مبررين.

- ويتعين على المنشآت أن تضع تقديراتها بناء على أفضل معلومات متاحة عن الأحداث الماضية والأوضاع الحالية والظروف الاقتصادية المتوقعة. وعند تقييم الظروف المتوقعة ينبغي

النظر في كل من آثار COVID19 والتدابير الداعمة المهمة التي تتخذها الحكومات والجهات التنظيمية لحل الأزمة. وأن تعكس تلك التغيرات بطريقة ترجيحية في نموذج حساب الخسائر الائتمانية المتوقعة الذي تستخدمه. فإذا كان ذلك النموذج لا يمكن من عكس تلك التغيرات، فيجب عليها في هذه الحالة أن تجري تسويات للخسائر الائتمانية المتوقعة التي تحسب من خلال النموذج المطبق.

- نظرا للتغيرات البيئية السريعة في ظل جائحة COVID19 فيجب على المنشآت المطبقة لنموذج الخسائر الائتمانية المتوقعة وفقا للمعيار IFRS9 أن تراقب الموقف وتحدث المعلومات والحقائق التي تبني عليها حساباتها فيما يخص مخصص الخسائر الائتمانية.

- يجب على المنشآت أن تراعي أهمية الشفافية في الإفصاح عن الأدوات المالية وما يرتبط بها من خسائر ائتمانية واضمحلال، نظرا للتوتر الذي يعم أجواء الاقتصاد العالمي الآن.

- وأخيرا نوهت الوثيقة على أن مؤسسة المعايير الدولية للتقرير المالي قد تعاملت عن قرب مع العديد من الجهات التنظيمية لأسواق المال والبنوك وغيرها من أجل أن ينشر كل منهم دليل استرشادي لتطبيق المعيار IFRS9 في ظل الظروف الحالية. حيث تعاونت المؤسسة مع هيئة المصارف الأوروبية EBA والبنك المركزي الأوروبي ECB، وهيئة سوق المال الأوروبية، وهيئة تنظيم الإجراءات الاحترازية وأخيرا مجلس المعايير المحاسبية الماليزي. كما أوضحت الوثيقة أن على المنشآت أن تتبع إرشادات الهيئات المنظمة لها لتطبيق مخصص الخسائر الائتمانية في ظل الأزمة الحالية.

وترى الباحثة أن مؤسسة المعايير الدولية تركت المنشآت لتطبق نموذج الخسائر المتوقعة بعقلانية دون التطبيق الآلي حتى تستطيع أن تقلل من الهزات المالية التي قد تصيب الأسواق بعدم التوازن، نتيجة لحالات عدم التأكد في الأزمة الراهنة. ولكن هذه الحرية قد تكون مجال لإدارة كل من رأس المال والأرباح خصوصا في المنشآت المالية مثل البنوك والتي يقوم نشاطها على القروض. وهذا ما سوف تختبره الباحثة من خلال الدراسة الاختبارية.

3. 2.1 . تعليمات وإجراءات البنك المركزي المصري بتطبيق نموذج الخسائر المتوقعة وفقا للمعيار IFRS9 في ظل COVID19

أيضا قدم البنك المركزي المصري مجموعة من التعليمات والإجراءات لحل الأزمة الناجمة عن COVID19 وكان منها ما يخص تطبيق المعيار IFRS9 وقياس الخسائر الائتمانية المتوقعة. (البنك المركزي المصري، 3 مايو 2020) حيث تمحورت التعليمات حول:

- السماح للبنوك بإصدار قوائم مالية ربع سنوية مختصرة وفقا لمعيار المحاسبة المصري رقم (30) المعدل لعام 2015 (القوائم المالية الدورية) على أن يتم الالتزام بإعداد قوائم مالية سنوية كاملة في نهاية ديسمبر 2020 بالنسبة للبنوك التي تعد قوائمها المالية السنوية آخر ديسمبر من كل عام، وفي نهاية يونيو 2021 بالنسبة للبنوك التي تعد قوائمها المالية في آخر يونيو من كل عام.

- بالنسبة لفترة تأجيل الاستحقاقات الائتمانية للعملاء لمدة 6 أشهر الصادرة بموجب الكتاب الدوري المؤرخ 15 مارس 2020 والكتب الدورية اللاحقة له، يتم استبعاد تلك الفترة لدى حساب فترة التوقف عن السداد ولا يتم اعتبارها مؤشرا من مؤشرات الارتفاع الجوهري في مستوى مخاطر الائتمان. وذلك دون الإخلال بمسؤولية البنك عن تقييم محفظته الائتمانية للحفاظ على جودتها وتقييم قدرة عملائه على السداد.

وترى الباحثة أن البنك المركزي المصري أعطى للبنوك الخطوط العريضة للتعامل مع قياس والإفصاح عن مخصص الخسائر الائتمانية في ظل COVID19 حيث أتاح للبنوك تأجيل الإفصاح عن الاضمحلال وفقا للمعيار IFRS9 في القوائم المالية الدورية والتي يكون فيها الأمر صعب أن تتضح معالمه في تلك الفترات القصيرة التي تقدر بثلاث أشهر. أما في نهاية عام 2020 أو منتصف 2021 يجب أن تعد القوائم المالية بما يتوافق مع المعيار الدولي IFRS9 قياسا للخسائر الائتمانية ومراعاة ما يرتبط بها من إفصاحات وفقا للمعيار IFRS7. ولذا يجب أن تراعي الباحثة هذا عند جمع البيانات بمعنى أن القوائم الربع سنوية للعام 2020 غير معدة وفقا للمعيار IFRS9.

3. 1. 3. تعليمات الهيئة العامة للرقابة المالية بتأجيل تطبيق نموذج الخسائر المتوقعة وفقا للمعيار المصري المستحدث رقم (47) في ظل COVID19

أعلنت هيئة الرقابة المالية عن تأجيل تطبيق ثلاثة معايير محاسبة مصرية مستحدثة للعام المالي المقرر أن يبدأ في الأول من يناير 2021، وذلك بمقتضى قرار رئيس مجلس الوزراء رقم 1871–الصادر مؤخرا بتأجيل تطبيق معايير المحاسبة المصرية أرقام (47)، (48)، (49) على القوائم المالية والتي كان من المقرر صدورها خلال عام 2020 وأعاقت تطبيقها الآثار التي صاحبت جائحة فيروس كورونا المستجد (الهيئة العامة للرقابة المالية، 23 سبتمبر 2020). وذلك بناء على قرار اللجنة العليا "لمراجعة معايير المحاسبة المصرية والمعايير المصرية والفحص المحدود ومهام التأكد الأخرى، والتي تضم كل من رئيس هيئة الرقابة المالية وعضوية كل من رئيس الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة او من يفوضه، وممثل عن الجهاز المركزي للمحاسبات يختاره رئيس الجهاز، ورئيس جمعية المحاسبين والمراجعين المصرية، ورئيس شعبة مزاولي مهنة المحاسبة والمراجعة بنقابة التجاريين، وأحد خبراء المحاسبة

أيضا أخذت الباحثة هذا في القرار في الحسبان عند جمع البيانات حيث إن القوائم المالية بنهاية عام 2020 غير مطبق فيها المعيار المصري المستحدث الخاص بالاعتراف وقياس الأدوات المالية واضمحلالها وما يرتبط بها من خسائر ائتمانية متوقعة. وذلك لأن الهيئة تراعي وجوب الاستقرار المالي في السوق في ظل أزمة COVID19.

3 . 1. 4 . إرشادات لجنة بازل للإشراف المصرفي BCBS في ظل COVID19

وضعت لجنة بازل المعنية بالإشراف على المصارف BCBS ، في 30 مارس 2020 مجموعة من التعليمات والتدابير التي يلزم على البنوك اتباعها للتخفيف من أثر COVID19 على النظام البنكي العالمي ثم أصدرت تدابير إضافية (BCBS, 2020). حيث تتضمن جانبي القياس والإفصاح عن مخصص الخسائر الائتمانية على النحو التالي:

1. توضيحات تقنية لضمان أن تعكس المصارف أثر التدابير الحكومية في الحد من المخاطر عند حساب احتياجاتها من رأس المال التنظيمي. حيث يسمح للبنك عند تحديد متطلبات مخاطر الائتمان بالنسبة للقروض الخاضعة لضمانات سيادية بأن تستخدم وزن المخاطر السيادية ذو

الصلة على النحو المنصوص عليه في كل من CRE22 وCRE32. كما يسمح للبنوك بخصم فترات السماح من فترة تأخر سداد القرض أكثر من 90 يوم عند حساب مخاطر الائتمان المتعلقة بنسب رأس المال.

2. المعالجة المحاسبية للخسائر الائتمانية المتوقعة وفقا للمعيار IFRS9 : هناك مستويات عالية من عدم اليقين تحيط بالمعلومات الاستشرافية ذات الصلة بتقدير الخسائر الائتمانية المتوقعة وتطبيق المعيار الدولي IFRS9 على تقييم الزيادات الكبيرة في مخاطر الائتمانSICR . حيث إن المعيار المذكور قائم على المبادئ ويتطلب استخدام الحكم من ذوي الخبرة. فنماذج قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة ليست مصممة بحيث تطبق على نحو آلي تلقائي، مؤكدة أنه ينبغي على البنوك أن تستخدم المرونة الكامنة في هذه الأطر لمراعاة الأثر المخفف لتدابير الدعم الاستثنائية المتصلة بCOVID19 .

- تعليمات تتعلق بالترتيبات الانتقالية للمحاسبة عن الخسائر الائتمانية المتوقعة.

1- السماح للبنوك التي بدأت بتطبيق نموذج الخسائر الائتمانية المتوقعة ولم تطبق التدابير الانتقالية أن تبدأ في تطبيقها من وقت إصدار هذا الدليل.

2- السماح للبنوك بالتحول من المنهج الثابت إلى المنهج المتحرك عند حساب تسويات التدابير الانتقالية

3- السماح للبنوك باستخدام مناهج بديلة للمنهجين الثابت والمتحرك من أجل تقريب الفروق بين مخصصات الخسائر الائتمانية وفقا لنموذج الخسائر الائتمانية المتوقعة ومخصصات الخسائر الائتمانية الفعلية.

4- السماح للبنوك بإعادة إضافة 100% من التسويات الانتقالية لرأس المال من الفئة الأولى CET1 وذلك لمدة عامين 2020 و2021. ثم يعاد توزيعها بالقسط الثابت على الثلاث سنوات التالية. أما ما يتعلق بالإفصاح فقد أشارت اللجنة إلى أنه فيما يتعلق بالترتيبات الانتقالية يجب الإفصاح عن (أ) هل الترتيبات الانتقالية تطبق أم لا (ب) مقارنة بين رأس المال النظامي ونسبة المديونية في ظل تطبيق الترتيبات الانتقالية مع رأس المال النظامي ونسبة المديونية في ظل عدم تطبيق الترتيبات الانتقالية. وترى الباحثة أن هذه الارشادات تؤثر على العلاقة بين مخصصات الخسائر التي ستحسب في ظل COVID19 وبين رأس المال النظامي للبنك. وهذا ما سوف تتحقق منه من خلال الدراسة الاختبارية.

3. 2. تداعيات جائحة COVID19 على المحاسبة عن خسائر الائتمان المتوقعة.

تشكل الربحية تحديا مستمرا أمام البنوك في عدة اقتصادات متقدمة منذ الأزمة المالية العالمية. فبينما ساعدت السياسة النقدية التيسيرية على استمرار النمو الاقتصادي في هذه الفترة وقدمت بعض الدعم لأرباح البنوك، فإن أسعار الفائدة شديدة الانخفاض قلَّصَت هواش الفائدة الصافية للبنوك (وهي الفرق بين الفائدة المكتسبة على الأصول والفائدة المدفوعة عن الالتزامات). وبالنظر إلى ما هو أبعد من التحديات الحالية التي تواجهها البنوك نتيجة لتفشي جائحة فيروس كورونا (كوفيد-19)، فمن المرجح أن تؤدي الفترة الطويلة من أسعار الفائدة المنخفضة إلى فرض مزيد من الضغوط على ربحية البنوك على المدى المتوسط. ويشير تمرين محاكاة أُجري على مجموعة من تسع اقتصادات متقدمة إلى أن نسبة كبيرة من قطاعاتها المصرفية، حسب حجم الأصول، قد تفشل في تحقيق أرباح أعلى من تكلفة رؤوس أموالها عام 2025.

وبمجرد انحسار التحديات الراهنة، يمكن أن تتخذ البنوك خطوات لتخفيف الضغوط على الأرباح، بما في ذلك زيادة الدخل من الرسوم أو تخفيض التكاليف، ولكن قد يكون من الصعب تخفيف ضغوط الربحية بالكامل. وعلى المدى المتوسط، قد تسعى البنوك إلى تعويض أرباحها المفقودة بالإفراط في تحمل المخاطر. وإذا تحقق ذلك، يمكن أن تتراكم مواطن الضعف في النظام المصرفي، فتكون بذرة للمشكلات في المستقبل. وتستطيع السلطات تنفيذ عدد من السياسات للمساعدة على تخفيف مواطن الضعف الناشئة عن المخاطرة المفرطة وضمان تدفق الائتمان بالقدر الكافي إلى الاقتصاد، بما في ذلك إزالة المعوقات الهيكلية أمام دمج البنوك، وإدراج سيناريو يتميز بانخفاض أسعار الفائدة السائدة في تقييمات مخاطر البنوك والرقابة عليها، واستخدام السياسات الاحترازية الكلية لترويض الحوافز التي تدفع البنوك للإفراط في المخاطرة (IMF, 2020).

3. 2. 1. أثر COVID19 على الخسائر الائتمانية وفقا للمعيار الدولي IFRS9

عندما يكون لدى المنشأة أية أدوات مالية تندرج تحت نطاق تطبيق مخصص الخسائر الائتمانية وفقا للمعيار الدولي IFRS9، فيجب على الإدارة أن تأخذ في اعتبارها تأثير COVID19 عند حساب الخسائر الائتمانية المتوقعة ECL. وتتضمن تلك الأدوات المالية المتأثرة بالجائحة وما نجم عنها من تدابير إغاثة ما يلي: القروض، وحسابات المقبوضات التجارية

وغيرها، وأدوات الدين غير المقاسة بالقيمة الحالية من خلال الأرباح والخسائر، والأصول التعاقدية، ومقبوضات الإيجار التمويلي، والضمانات المالية، والتزامات القروض (Debell and Kalidas, 2020). فالإدارة يجب عليها أن تأخذ في اعتبارها أثر الجائحة على جانبين أساسيين فيما يخص مخصص الخسائر الائتمانية:

أولا: المدة التي يحسب عنها الخسائر الائتمانية المتوقعة. بمعنى هل تحسب عن 12 شهر أم عن إجمالي العمر المتوقع للأداة. فإذا كان هناك ارتفاع جوهري في المخاطر التي تتعرض لها الأدوات في ظل هذه الأزمة فيجب أن تحسب الخسائر المتوقعة عن كامل عمر الأداة.

ثانيا: مقدار الخسائر الائتمانية المتوقعة وهذا يشمل: مخاطر الائتمان (خطر التعثر)، بمعنى ارتفاع احتمال تعثر المقترض نتيجة لتأثره بالجائحة، والقيمة المعرضة للخسارة وقت التعثر كنتيجة لتأثر المدين بقرارات الوقف نتيجة للجائحة، والخسارة المقدرة عند التعثر كنتيجة لانخفاض قيمة الأصل المضمون به الأداة المالية.

فالمعيار الدولي IFRS9 يتطلب ضرورة جمع معلومات استشرافية (بما فيها معلومات عن الاقتصاد الكلي) وأخذها في الاعتبار بصدد تقدير ما إذا كانت هناك زيادة جوهرية في مخاطر الائتمان المرتبطة بالأداة المالية، ومن ثم قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة للأداة. وهذا يتطلب أن تضيف إدارة المنشأة سيناريو جديد إلى السيناريوهات القائمة التي تعتمد عليها عند حساب الخسارة الائتمانية المتوقعة. والغرض من هذا السيناريو الجديد هو التعبير عن الوضع المحتمل في ظل جائحة COVID19 عن طريق رفع أوزان المخاطر الائتمانية في ظل الوضع الجديد.

أيضا يجب على إدارة المنشأة أن تراعي ضرورة الإفصاح عن أثر الجائحة على اضمحلال الأصول المالية لديها. فعلى سبيل المثال يجب أن يوضح المعيار الدولي IFRS7 الكيفية التي يجب بها أن تفصح المنشآت عن المعلومات الاستشرافية التي استخدمتها وعن الوضع وعن الزيادة الجوهرية في مخاطر الائتمان وعن الكيفية التي حسبت بها الخسائر الائتمانية المتوقعة، ومقدار تغيرها نتيجة لتحول بعض الأدوات من المرحلة الأولى إلى المرحلة الثانية بسبب الجائحة. ونظرا لأن التدخلات الحكومية والتنظيمية لم تحدث إلا في يناير 2020، فإن القوائم المالية المعدة في

نهاية ديسمبر 2019 ليس بها تعديل للأحداث اللاحقة لإعداد القوائم المالية. وإنما يتم توضيح التأثر في القوائم المالية للنصف الأول من عام 2020.

3. 2. 2. أثر COVID19 على قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة في ظل المعيار الدولي IAS 10

بافتراض أن أحد البنوك أصدر مجموعة قروض حيث يعترف بها وتقاس وفقا للأصول المالية بالتكلفة المستهلكة في ظل المعيار الدولي IFRS9. وفي 31 مارس 2020 نهاية السنة المالية للبنك، قام البنك بإجراء العديد من التقديرات والتخمينات حول تأثير COVID19 على الخسائر الائتمانية المتوقعة المحسوبة على محفظة القروض.

الجدول رقم (4) اعتبارات آثار COVID19 عند حساب الخسائر الائتمانية المتوقعة ECL	
الاجراء الواجب أخذه عند قياس ECL	التأثير
التداخل مع متطلبات تقسيم الأدوات المالية إلى مراحل	زيادة الخسائر الائتمانية المتوقعة نتيجة لتحول الأصول المالية من المرحلة الأولى إلى المرحلتين الثانية أو الثالثة.
احتمال التعثر للقروض المتعثرة	ارتفاع الخسائر الائتمانية المتوقعة نتيجة لارتفاع احتمال التعثر إلى 100% نتيجة لتعثر العديد من القروض
الخسائر الائتمانية مدى العمر المتوقع للأداة المالية	ارتفاع الخسائر الائتمانية المتوقعة للأدوات المالية التي تعجز مدينيها عن سداد الالتزامات التعاقدية في الأجل الطويل من جراء مكافحة الجائحة.
المخاطر المعرضة لها الأصول المالية قبل التعثر	ارتفاع تلك المخاطر ونسبة التعرض للتعثر نتيجة لأن المدينين يعوضون النقص في الدخل بالمزيد من الاقتراض.
المعلومات التاريخية	انخفاض الاعتماد على المعلومات التاريخية لأن حدث COVID19 يعتبر حدث فريد من نوعه ويجب على المنشآت أن تجمع المعلومات الاستشرافية وتضع سيناريوهات لما قد يحدث قبل حساب الخسائر الائتمانية المتوقعة
قيمة الضمان	انخفاض قيمة الضمان المعتمد عليه في تقدير خسائر الأداة المالية مما يرفع من قيمة الخسائر الائتمانية المتوقعة.
أثر التدخل الحكومي	عدم احتساب الفترات المؤجلة للسداد من قبل الحكومات ضمن فترة انتقال الأداة المالية من المرحلة الأولى للمرحلة الثانية.
نمذجة آثار COVID19	بذل عناية فائقة عند نمذجة آثار الجائحة، مع الأخذ في الاعتبار الآثار السلبية عند إعداد نموذج قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة.
****المصدر : (BDO, 2020)**	

وفي 15 أبريل 2020 فترة لاحقة لتاريخ إعداد القوائم المالية، ولكن قبل إصدار القوائم المالية بدأ ظهور آثار البطالة في الاقتصاد المحلي للبنك كأثر مباشر للجائحة. كما أصبح جليا لإدارة البنك تأثير البطالة على تعثرات المدينين ورفع نسبة الخسائر الائتمانية. في هذه الحالة فإن البنك مطالب بأن يأخذ في الاعتبار حدث البطالة ويعيد حساب الخسائر الائتمانية المتوقعة لمحفظة القروض وفقا لقواعد المعيار الدولي IAS 10 " الأحداث اللاحقة لإعداد القوائم المالية".والخلاصة أن تأثير COVID19 يتمثل في الكيفية التي تصنف بها الأدوات المالية في المراحل الثلاث عند حساب الخسائر الائتمانية المتوقعة. حيث أوضح BDO في سبتمبر 2020 تلك الآثار كما يتضح من الجدول رقم (4).

3. 2. 3. أثر COVID19 على نسب السلامة للبنوك المدرجة لدى البنك المركزي المصري

هناك العديد من المتغيرات المرتبطة بقياس مخصص الخسائر الائتمانية وأثرها على إدارة كل من نسبة كفاية رأس المال من ناحية وربحية البنك من ناحية أخرى حيث تمثل كل نسبة منهما أولى مؤشرات السلامة في البنوك. وتوضح الباحثة فيما يلي بناء على تقارير البنك المركزي المصري رسم توضيحي في الشكل رقم (3) تم إعداده باستخدام Microsoft Excel 365 يبين تطور كل من نسبة كفاية رأس المال ومشتقاتها. ونسبة الربحية سواء إلى إجمالي الأصول أو ما يعرف بالعائد على الأصول أو إلى إجمالي حقوق الملاك وهو ما يعرف بالعائد على حقوق الملاك. كما تبين الباحثة خريطة بيانية لتطور الاستثمارات المالية قبل وبعد جائحة COVID19 في البنوك المدرجة في البنك المركزي المصري.

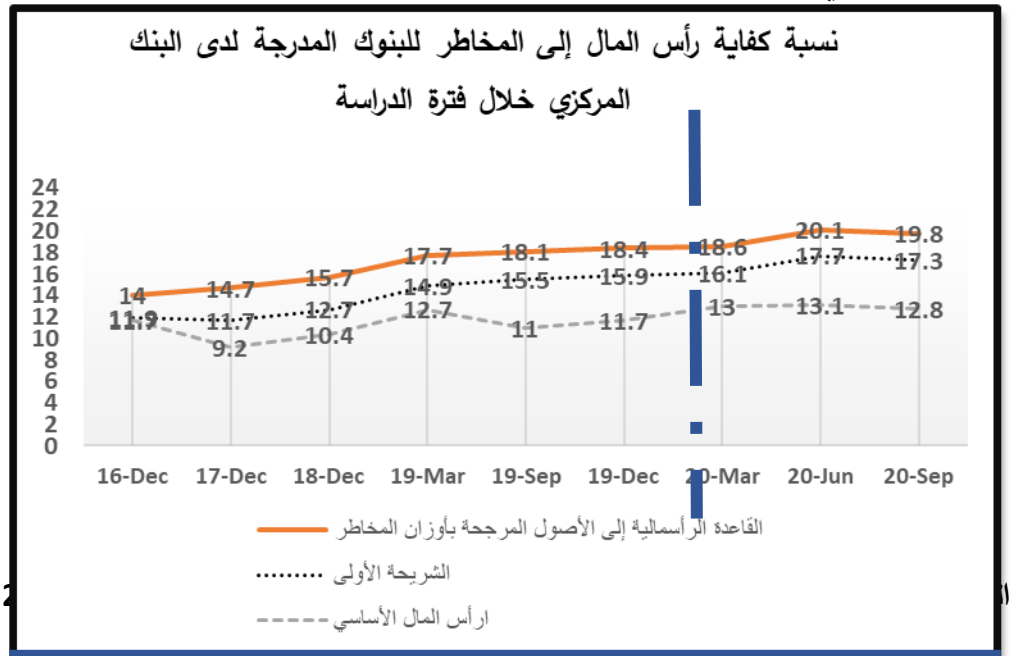

الشكل رقم (3) تطور نسبه كفايه راس المال في البنوك المدرجه لدى البنك المركزي المصري*

*المصدر من إعداد الباحث باستخدام Microsoft Excel 365 واستخدام تقارير البنك المركزي المصري من الموقع:

ويتضح من الشكل رقم (3) أن نسبة كفاية رأس مال البنك إلى الأصول المرجحة بالمخاطر قد ارتفعت باستمرار منذ نهاية 2016 بداية فترة الدراسة إلى الوقت الحالي . حيث ارتفعت تلك النسبة من 18.4 قبل الجائحة في نهاية عام 2019 إلى 20.1 بعد الجائحة في منتصف عام 2020 ثم عادت إلى الاستقرار في أواخر عام 2020. وكذلك الحال بالنسبة لمشتقات نسبة كفاية رأس المال مثل الشريحة الأولى CT1 أو الشريحة الأساسية.

وهذه البيانات التجميعية تعطي فكرة مبدأية عن فروض البحث التجريبي حيث تتوقع الباحثة أن ترفع البنوك نسب كفاية رأس المال من خلال استخدام مخصصات مخصص الخسائر الائتمانية الاختيارية.

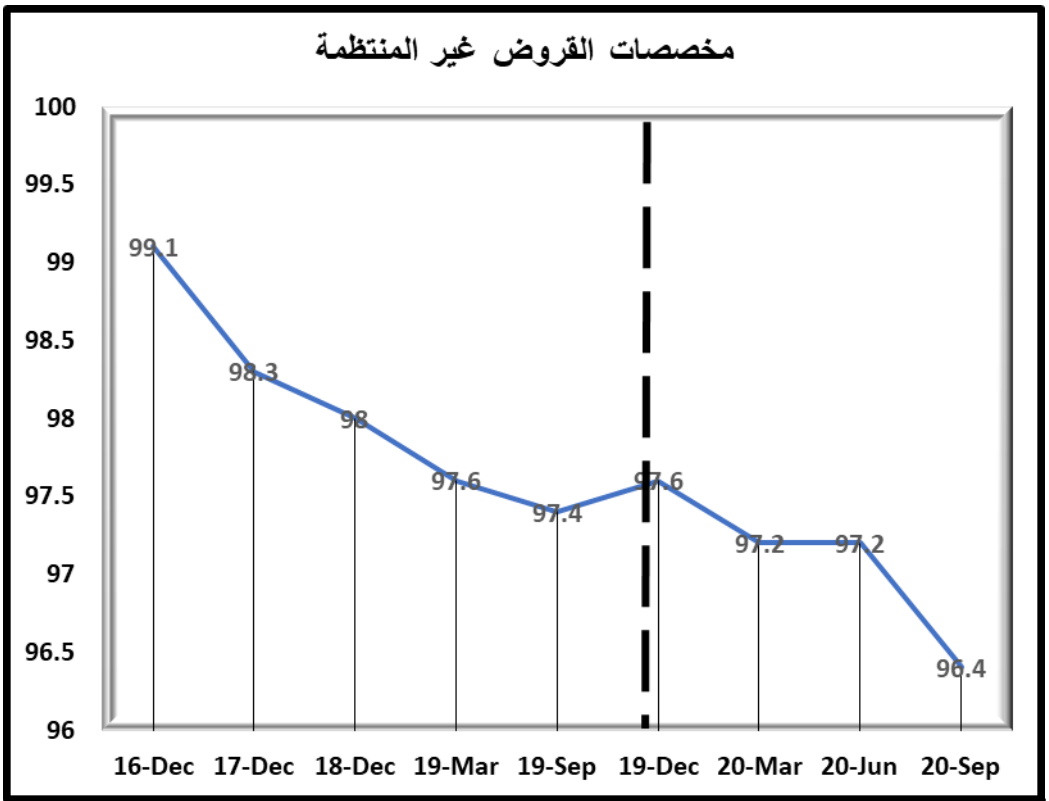

الشكل رقم (4) تطور نسبة مخصصات الخسائر الائتمانية إلى إجمالي القروض في البنوك المدرجة لدى البنك المركزي المصري*

*المصدر من إعداد الباحث باستخدام Microsoft Excel 365 واستخدام تقارير البنك المركزي المصري من الموقع:

https://www.cbe.org.eg/ar/BankingSupervision/Pages/Reports.aspx

أيضا يتضح من الشكل رقم (4) أن مخصصات الخسائر الائتمانية نسبة إلى إجمالي القروض كانت في انخفاض مستمر خلال الفترة السابقة على COVID19 ثم ارتفعت في نهاية عام 2019 تأثرا بالجائحة من 97.4 إلى 97.6 ثم انخفضت خلال عام 2020 وصولا إلى أدنى قيمة لها 96.4 نتيجة لتطبيق التدابير الإغاثية من الحكومات والجهات التنظيمية. وتحويل المخاطر. أما العائد على متوسط أصول البنوك المدرجة لدى البنك المركزي المصري فقد انخفض خلال العام 2019 من 1.8 إلى 1.4 ثم عاد للارتفاع خلال الفترة اللاحقة للجائحة حيث وصل إلى 1.8 خلال العام 2020 وفقا للتدابير الإغاثية ونقل المخاطر التي تتبعها البنوك المصرية لتطبيق تعليمات البنك المركزي من أجل بث الاستقرار المالي في القطاع المالي المصري حتى تمر الأزمة بسلام. وهذا ما يوضحه الشكل رقم (5).

وأخيرا تعرض الباحثة في الشكل رقم (6) تطور تغير الاستمارات في الأوراق المالية كمتغير يعبر عن الأدوات المالية وسوف تستخدمه الباحثة عند قياس مدى تغير إدارة كل من رأس المال التنظيمي والأرباح. ويتضح من الشكل رقم (6) أن الاستثمارات في الأوراق المالية قد

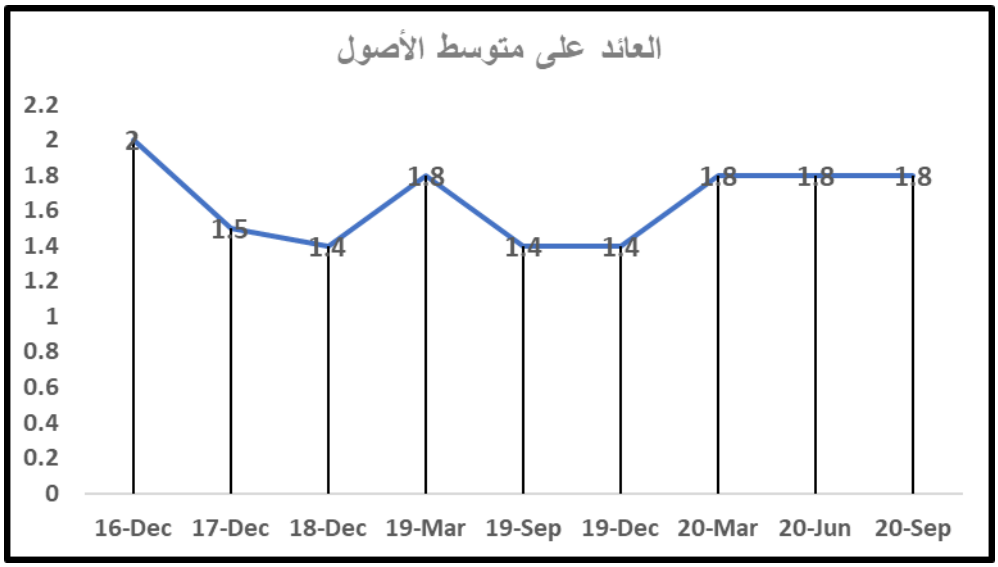

الشكل رقم (5) تطور نسبة العائد على متوسط الأصول في البنوك المدرجة لدى البنك المركزي المصري*

*المصدر من إعداد الباحث باستخدام Microsoft Excel 365 واستخدام تقارير البنك المركزي المصري من الموقع:

https://www.cbe.org.eg/ar/BankingSupervision/Pages/Reports.aspx

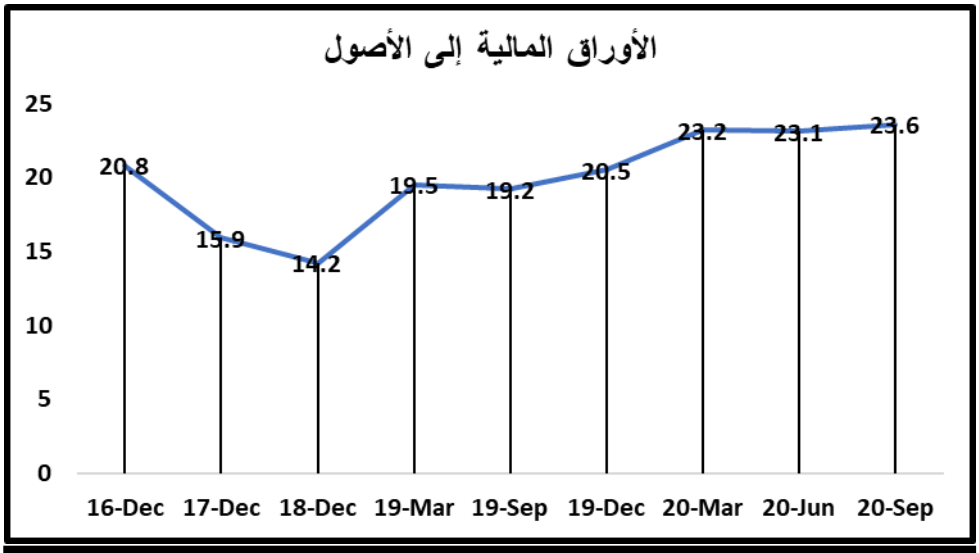

الشكل رقم (6) تطور نسبة الأوراق المالية إلى الأصول في البنوك المدرجة لدى البنك المركزي المصري*

*المصدر من إعداد الباحث باستخدام Microsoft Excel 365 واستخدام تقارير البنك المركزي المصري من الموقع:

https://www.cbe.org.eg/ar/BankingSupervision/Pages/Reports.aspx

4. اشتقاق الفروض ونماذج القياس

اتضح من القسم السابق أن جائحة COVID19 كان لها بالغ التأثير على الاقتصاد العالمي والمحلي مما استدعى الحكومات والهيئات المنظمة لاتخاذ تدابير إغاثية وإجراءات احترازية تشمل العديد من السياسات الاقتصادية سواء النقدية أو المالية بتقديم التسهيلات الائتمانية وتحويل المخاطر. وكما هو معلوم في الأدب المحاسبي أن هذه السياسات تؤثر على المؤسسات المالية ومنها البنوك تأثيرا بالغا وبطريقة مختلفة في الدول المتقدمة عنها في النامية (Alesina and

Tabellini, 2008). ولا شك أن هذه السياسات والإجراءات تنشأ حالة من المخاطرة وعدم التأكد تؤثر على البنوك ككل وعلى مخصص الخسائر الائتمانية بصفة خاصة والتي ترتبط بالقروض والخسائر الائتمانية.

وهذه المخاطرة وعدم التأكد ناتجة عن تذبذب معدل التضخم، وارتفاع معدل البطالة، وسرعة انخفاض قيم العملات المحلية والأجنبية، وارتفاع الدين المحلي ومن ثم ارتفاع عجز الموازنات الحكومية (Baker et al. 2016; Ng et al. 2020). كل ذلك ينتج عنه عدم رغبة البنوك في الإقراض والتمويل، خوفا من التعثرات القادمة في القروض. كما يدفع البنوك لمزيد من السياسات التحفظية من خلال رفع مخصصات الخسائر الائتمانية والتي تمثل الأداة المحاسبية لمخصص الخسائر الائتمانية (Danisman et al., 2021). ويبين الأدب المحاسبي أن مخصصات خسائر القروض LLPs لها علاقة وثيقة في البنوك بثلاثة أبعاد هي: نسبة كفاية رأس المال (Curcio and Hasan, 2015)، وصافي الدخل (El Sood, 2012; Ozili, 2019)، وإشارات إعلامية للمستثمرين (Kanagaretnam et al., 2003; Tran et al. 2020). ولما كانت البيانات المتاحة خلال هذه الفترة عن البنوك المسجلة لدى البنك المركزي المصري فسوف تقتصر الدراسة التحليلية هنا على علاقة مخصصات خسائر القروض مع كل من نسبة كفاية رأس المال التنظيمي للبنك من ناحية، وعلاقتها بصافي الدخل من ناحية أخرى.

4 . 1. قياس المخصصات الاختيارية لخسائر الائتمان

يجرى حساب مخصصات الخسائر الائتمانية من أجل التحوط نحو المخاطر الائتمانية وخسائر القروض. ولما كانت المخصصات تحسب سنويا من أجل أن تجنب من أرباح العام، فلابد وأن تتطابق مع الغرض من الاعتراف بها وقياسها. ولذا يجب أن تكون نسبة الأخطاء قليلة جدا عند إجراء علاقة انحدار بينها وبين المتغيرات التفسيرية التي تحسب بناء عليها. إلا أن العديد من الدراسات أوضحت أن الإدارة تستخدم تلك المخصصات من أجل إدارة الأرباح ورأس المال. ومن ثم يكون هناك بواقي كبيرة عند حساب الانحدار(Beatty et al., 2002; Bushman and Williams, 2012; Liu and Ryan, 2006). كما يكون هناك ارتباط ضئيل نتيجة لوجود عوامل المخصصات الاختيارية التي لا تظهر في النموذج. ومقارنة مع

المقاييس الأخرى المستخدمة في قياس جودة التقارير المالية في القطاعات غير المصرفية وجد أنه يمكن التنبؤ بالجزء الاختياري من مخصصات خسائر القروض بطريقة أدق (Zhou, 2008) ومن هنا يمكن اشتقاق الفرض الأول للدراسة على النحو التالي:

H1: يوجد جزء اختياري من مخصصات الخسائر الائتمانية لا يمكن حسابه باستخدام العوامل الأساسية للقروض

ويمكن اختبار هذا الفرض من خلال النموذج الأول للدراسة على النحو التالي:

النموذج الأول للدراسة: نموذج قياس مخصصات الخسائر الائتمانية الاختيارية

حتى يمكن قياس مدى استخدام مخصصات الخسائر الائتمانية الاختيارية في إدارة كلا من الأرباح ورأس المال النظامي، استخدم العديد من الباحثين بواقي Residuals النموذج المعبر عن إجمالي مخصصات الخسائر الائتمانية. حيث أوضح كلا من Beatty et al., 2002 و Bushman and Williams, 2012 و Liu and Ryan , 2006 أنه يمكن استخدام بواقي Residuals النموذج التالي لقياس مخصصات الخسائر الائتمانية الاختيارية:

$$CLPA_t(lnCLPA_t) = \alpha_0 + \alpha_1 NPL_t + \alpha_2 \Delta NPL_t + \alpha_3 Loans_t + \varepsilon_1 \ldots \ldots\ldots\ldots (1)$$

حيث إن:

CLP_t: نسبة مخصصات الخسائر الائتمانية (مخصصات اضمحلال القروض والتسهيلات وفقا لقواعد البنك المركزي المصري) إلى إجمالي الأصول في البنوك المسجلة لدى البنك المركزي المصري في الفترة الزمنية (t).

$(lnCLPA_t)$: اللوغاريتم الطبيعي لمخصصات الخسائر الائتمانية مقسومة على إجمال الأصول في البنوك المسجلة لدى البنك المركزي المصري في الفترة الزمنية **(t)**.

NPL_t: القروض والتسهيلات الائتمانية غير المنتجة مقسومة على إجمالي الأصول للبنوك المسجلة لدى البنك المركزي المصري في الفترة الزمنية (t).

$\Delta\ NPL_t$: التغير السنوي في القروض والتسهيلات الائتمانية غير المنتجة مقسوما على إجمالي الأصول للبنوك المسجلة لدى البنك المركزي المصري في كل فترة زمنية (t). على النحو التالي:

$$\Delta NPL_t = NPL_t - \ NPL_{t-1}$$

$Loans_t$: إجمالي القروض مقسومة على إجمالي الأصول للبنوك المسجلة لدى البنك المركزي المصري في الفترة (t).

ε_1 : يعبر عن مقدار الخطأ الناجم عن اختلاف الأرقام الفعلية لمخصصات الخسائر الفعلية عن المخصصات المقدرة وفقا للمعادلة رقم (1) وهو يمثل المتغير التابع الأساسي للدراسة أي يمثل قيمة مخصصات الخسائر الائتمانية الاختيارية التي تستخدمها الإدارة وفقا للأجواء الاقتصادية السائدة ومن أجل إدارة كل من أرباح البنك ونسبة كفاية رأس المال التنظيمي.

4 . 2 . العلاقة بين مخصصات خسائر الائتمان المتوقعة وبين إدارة الأرباح

كان مخصص خسائر القروض LLP يعتمد على نموذج الخسارة المتكبدة أو الفعلية Incurred Loss IL، مما نتج عنه ارتفاع معدلات الانكماش الاقتصادي (Laeven and Majnoni ,2003)ويتفق معهم كل من (Bikker and Metzemakers , 2005). أما Gunther and Moore (2003)و Fonseca and Gonzalez (2008) و Cummings and Durrani (2016) فقد أثبتوا استخدام الإدارة لمدخل الخسائر الائتمانية المتكبدة في إدارة الأرباح وإدارة الأرباح مما أدى إلى عدم الشفافية في القوائم المالية. ولذا قرر كل من مجلس المعايير المحاسبية الدولي IASB (2014) ومجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكي FASB (2016) أن يستبدلوا المعايير المحاسبية القائمة آنذاك بمعايير تقوم على مدخل النظر إلى المستقبل وقياس مخصصات الخسائر الائتمانية بمدخل التوقع. ولذا صدر المعيار الدولي للتقرير المالي IFRS-9 عن مجلس معايير المحاسبية الدولية في 2014 ويلتزم بتطبيقه في أول يناير 2018. كما صدرت

مجموعة المبادئ المحاسبية المقبولة عموما رقم 326 عن مجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكي. ولا شك أن هذه المعايير الجديدة تسعى نحو ضمان شفافية أعلى وتقلبات دورية أقل (Kruger, Rosch and Scheule, 2018) .

وينظر إلى مخصصات خسائر القروض LLP على أنها أحد الأدوات المستخدمة في إدارة الأرباح من قبل البنوك. وتمثل إدارة الأرباح تدخلا إداريا هادفا في عملية المحاسبة المالية الخارجية وإعداد التقارير المالية من أجل الحصول على مكاسب خاصة (Schipper,1989). وإحدى الفرضيات التي تفسر احتمالية إدارة الأرباح من قبل البنوك باستخدام مخصصات الخسائر الائتمانية هو تمهيد لأرباح. ويقصد بإدارة الأرباح تقليل تقلبات الدخل عبر الزمن من أجل الحصول على استقرار في الأسواق المالية. وتمشيا مع هذه الاستراتيجية يفترض أن البنوك تقوم في أوقات انخفاض معدلات الربح بتخفيض مخصصات الخسائر الائتمانية واستخدام الاحتياطيات المتراكمة من الفترات السابقة لتغطية الخسائر الائتمانية في الفترة الحالية (Ozili and Outa, 2017).

ويأخذ إدارة الأرباح أشكال مختلفة تختلف باختلاف خصائص المنشأة. حيث يفرق الأدب المحاسبي بين أربعة أنواع من ممارسات إدارة الأرباح (López-Espinosa, 2021):

(1)فالمنشآت ذات الأرباح المرتفعة تدير أرباحها باستخدام سياسات وممارسات تخفض من تلك الأرباح. وهو ما يعرف بمصطلح تمهيد الأرباح "earnings smoothing " أو مصطلح (إناء الكعك).

(2)أما النوع الثاني فتستخدمه المنشآت ذات الأرباح القليلة، حيث تدير الأرباح إلى أعلى من أجل تحقيق منفعة ما (مثل رفع مكافآت الإدارة).

(3)والمنشآت التي تحقق خسائر أو تغير في الأرباح عكسي تقوم بإدارة الأرباح إلى أعلى من أجل أن تتجنب الخسارة.

(4)والمنشآت التي تحقق خسائر كبيرة تدير الأرباح إلى الأسفل، ويشير هذا إلى المصطلح "الطريق الواسع Big Bath). ويلاحظ أن النوعين الأخيرين يعدا نادران في البنوك لأنها نادرا ما تعلن عن خسارة (Shen and Chih, 2005)

ولقد تناولت العديد من الدراسات موضوع إدارة الأرباح في البنوك. حيث أجريت دراسات اختبارية على البنوك من دول مختلفة (Fonseca and Gonzalez, 2008). وتوصلت الدراسات إلى أن إدارة الأرباح في البنوك عن طريق استخدام مخصصات الخسائر الائتمانية يعتمد على عدة خصائص منها: نوع البنك أو النظام الاقتصادي الذي يعمل في ظله البنك. فقد توصل (Bouvatier et al., 2014) أنه كلما تركزت ملكية البنك كلما زاد معدل إدارة الأرباح باستخدام مخصصات الخسائر الائتمانية. أيضا أوضح Ozili (2017) أن البنوك المدرجة في البورصة هي أكثر استخداما لمخصصات الخسائر الائتمانية من أجل إدارة الأرباح حتى في ظل مراجعة القوائم من قبل إحدى شركات المراجعة الكبرى Big4.

أيضا أوضحت العديد من الدراسات أن مخصص الخسائر الائتمانية يعتمد على ظروف الاقتصاد الكلي. ومن ثم تقوم البنوك في أوقات الركود الاقتصادي بتقليل الإقراض ورفع مخصصات الخسائر الائتمانية. أيضا أوضح كل من Liu and Ryan في عام 2006 أن البنوك الامريكية تستخدم مخصصات الخسائر الائتمانية CLP في إدارة الأرباح في أوقات الركود. واتفق معه El Sood في عام 2012 حيث وجد تمهيدا للأرباح في البنوك الأمريكية في الأوقات البعيدة عن الركود. وفي عام 2015 اختبر Skala مدى احتمالية إدارة الأرباح من قبل البنك المركزي الأوروبي وتوصل إلى أن مخصصات الخسائر الائتمانية متقلبة في علاقتها بالدورات الاقتصادية القومية.

ومن ناحية أخرى هناك العديد من الدراسات التي تناولت موضوع تأثير كل من التغيرات المحاسبية والنظامية على إدارة الأرباح باستخدام مخصصات الخسائر الائتمانية في البنوك. فعلى سبيل المثال قدم .Leventis et al في 2011 دراسة تبين أن نطاق إدارة الأرباح من قبل بنوك الاتحاد الأوروبي قد انخفضت بعد تبني المعايير الدولية للتقرير المالي IFRS، وعلى وجه الخصوص البنوك الأكثر مخاطرة. وتمشيا مع هذا الرأي توصل كل من Gebhardt and Novotny-Farkas في نفس العام إلى أن التطبيق الإلزامي للمعايير الدولية للتقارير المالية قد خفض من مخصصات الخسائر الائتمانية الاختيارية. أيضا قدم Balla and Rose في عام 2015 دراسة اختبارية توضح مدى استجابة البنوك للتغيرات المحاسبية التي حدثت في الولايات المتحدة الأمريكية. حيث توصلا إلى أنه في الأجل الطويل تضعف العلاقة بين الأرباح

ومخصصات الخسائر الائتمانية بالنسبة للبنوك العامة أو الخاصة. أما في الأجل القصير تضعف تلك العلاقة ي البنوك العامة فقط.

ومن الدراسات التي أوضحت أن جائحة كورونا COVID19 لها تأثير على إدارة الأرباح نظرا لارتفاع نسبة المخاطر والخسائر الائتمانية في هذه الفترة دراسة Anh في (2020). حيث أوضح الكاتب أن التوقفات التي حدثت من جراء COVID19 قد تسببت في العديد من الآثار الاقتصادية السلبية على كافة القطاعات. وركود في الأسواق المالية خصوصا في الربع الأول من عام 2020. ومن المتوقع أن يكون هناك ارتفاع في نسبة إدارة الأرباح بطرق عديدة منها استخدام مخصصات الخسائر الائتمانية لإدارة الأرباح. كما بينت دراسة .López-Espinosa et al في يناير 2021 أن الإدارة قد تستخدم السياسات المحاسبية من أجل تخفيف وطأة الخسائر وانخفاض الأرباح كعادتها في أوقات الأزمات. ومن هذه الأساليب استخدام مخصصات الخسائر الائتمانية لإدارة الأرباح في ظل أزمة COVID19 . وهنا يخلص الباحث إلى استخلاص فرضي الدراسة الثاني والثالث على النحو التالي:

H2a: تستخدم مخصصات الخسائر الائتمانية في إدارة أرباح البنوك
H2b: أثرت التدابير الإغاثية لمكافحة COVID 19 على إدارة الأرباح باستخدام مخصصات الخسائر الائتمانية

4 . 3. العلاقة بين مخصصات خسائر الائتمان المتوقعة وإدارة رأس المال التنظيمي للبنوك

لقد تعددت الدراسات التي تربط بين مخصصات خسائر القروض وبين إدارة رأس المال، وذلك قبل تدخل منظمات دولية في الرقابة على الجهاز المصرفي حول العالم مثل Fonseca and Gonzalez (2008) و(2016) Cummings and Durrani. إلا أنه عقب الأزمة المالية العالمية في عام 2008 ظهرت لجنة بازل للإشراف المصرفي BCBS حيث حددت في مقررها رقم (I) متطلبات رأس المال التنظيمي، وذلك من أجل تغطية الخسائر غير المتوقعة، لأن الخسائر المتوقعة كانت تغطى من خلال مخصصات خسائر القروض ومن ثم يتم طرحها من رأس مال البنك. وقد أوضحت لجنة بازل (BCBS, 2011 , 2015) اختلاف حساب مقاييس المخاطر

نظاميا عنها محاسبيا. حيث عرفت لجنة بازل مخصصات خسائر القروض على أنها خسائر متوقعة عن فترة 12 شهر. في حين أن المعيار الدولي IFRS-9 عرف مخصصات خسائر القروض على أنها خسائر متوقعة عن 12 شهر للأصول التي لم تضمحل بعد (أي لم تنخفض قيمتها وقت التقرير المالي) أما باقي الأصول المالية التي اضمحلت (أي أظهرت ارتفاع جوهري في مخاطر الائتمان SICR) قيمتها فتحسب مخصصات الخسائر الائتمانية لها عن باقي عمرها كله وليس 12 شهر فقط.

ويمكن تمثيل العلاقة بين رأس المال النظامي ومخصصات الخسائر الائتمانية بالشكل رقم (7)

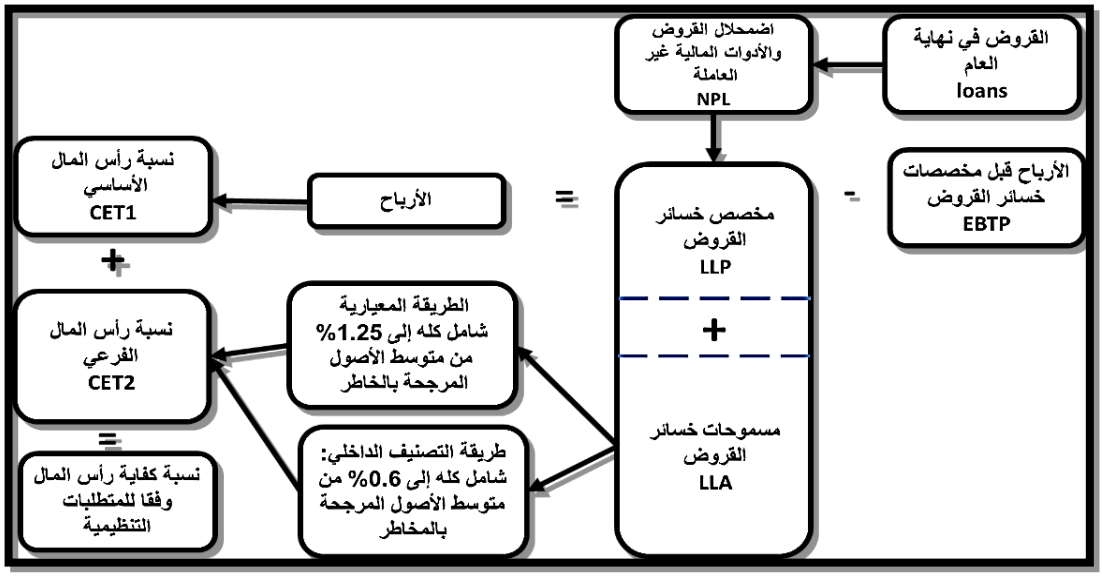

الشكل رقم (7) العلاقة بين مخصصات الخسائر الائتمانية ورأس المال التنظيمي**
****المصدر : (Fagernes and Nygard, 2016) بتصرف وفقا لآخر تعديلات لجنة بازل والمعايير المحاسبية المتعلقة بالأدوات المالية**

ولقد توقعت كل من هيئة الرقابة البنكية الأوروبية (European Banking Authority, 2016) والمفوضة الأوروبية (European Commission, 2016) انخفاض في نسبة كفاية رأس المال الأساسي والمعروفة بتير (1) (CET1) نتيجة لتطبيق كل من المعيار الدولي IFRS-

9 والمبادئ المحاسبية الأمريكية GAAP326 . كما قدمت بازل في عام 2017 مقررات بازل من أجل التعامل مع نسبة كفاية رأس المال خلال المرحلة الانتقالية والتي تستغرق خمس سنوات (BCBS, 2017).

ويتضح مما سبق أن التأثير المتوقع الآخر لنموذج الخسائر الائتمانية المتوقعة وفقا ل IFRS9 يتعلق بنسبة كفاية رأس مال البنك وفقا لمقررات بازل CAR. في الأساس ، يتم احتساب معدل الفائدة على المخاطر باعتباره حقوق الملكية التنظيمية للبنك من خلال الأصول المرجحة للمخاطر(RWA) . تتكون حقوق الملكية التنظيمية من مبلغ 1) رأس المال من المستوى الأول المتعلق به الأسهم العادية بالإضافة إلى الأرباح المحتجزة (المستوى الأساسي 1) ، ورأس المال الإضافي من المستوى 1 (بشكل عام الأسهم الممتازة وحصص الأقلية) ، و2) الفئة 2 من رأس المال تتعلق بشكل رئيسي باحتياطيات أخرى والمخصصات العامة. وبالتالي ، فإن بسط CAR هو المستوى 1 بالإضافة إلى المستوى 2. القاسم يشير إلى RWA وهو إجمالي الأصول ، بعد خصم الائتمان المقدر بشكل فردي مخصصات المخاطر ، مرجحة بعوامل مخاطر الائتمان التي تتراوح من 0 إلى 1.250٪. بافتراض من المخصصات المقيمة بشكل فردي (المتعلقة بمخاطر الائتمان المتكبدة) لا تختلف بشكل ملحوظ من معيار المحاسبة الدولي 39 إلى المعيار الدولي للتقارير المالية 9 ، إعادة الأحكام العامة (المتعلقة بمخاطر الائتمان المتوقعة) كفائض رأس المال في المستوى 2 (بحد يساوي 1.25 في المائة من (RWA يمكن أن يكون مفيدًا نسبيًا للبنوك.

وبناء على ما تقدم تشتق الباحثة الفرض الثاني للدراسة على النحو التالي:

H3a: تستخدم مخصصات الخسائر الائتمانية في إدارة رأس المال التنظيمي
H3b: أثرت التدابير الإغاثية لمكافحة COVID 19 على إدارة رأس المال باستخدام **مخصصات الخسائر الائتمانية**

وفي هذا البحث تحاول الباحثة أن تقيس بالأرقام التغيرات التي حدثت في نسبة كفاية رأس المال الأساسي من النوع تير 1 ومدى التعاقبات الدورية خلال الفترة منذ إعلان التطبيق المبدئي للمعيار الدولي IFRS-9 في البنوك المصرية التي تخضع إلى إشراف البنك المركزي ومدرجة في

البورصة المصرية. أي تقوم دراسة هذا القسم على الفترة المالية التي تبدأ منذ الربع الأول لعام 2018 (بداية التطبيق التجريبي للمعيار) وتنتهي في الربع الرابع لعام 2019 نهاية الفترة السابقة على جائحة كورونا. ثم تقارن تلك التغيرات مع مثيلتها في الفترة اللاحقة لظهور جائحة كورونا والتعامل معها واتخاذ إجراءات احترازية ونظامية تؤثر على تطبيق المعايير وقياس وعرض الأدوات المالية. وذلك في الفترة من الربع الأول لعام 2020 وحتى الربع الأول لعام 2021. ولاختبار فرضي الدراسة الثاني والثالث بشقيهما قبل الجائحة وخلالها، سوف تستخدم الباحثة النموذجين الثاني والثالث على النحو الموضح فيما يلي:

النموذج الثاني للدراسة: قياس تأثير جائحة COVID19 على العلاقة بين مخصصات الخسائر الائتمانية وكل من إدارة الأرباح وإدارة رأس المال التنظيمي.

اختبر كل من (Laeven and Majnoni, 2003; Beatty and Liao, 2011; Bushman and Williams, 2012) العلاقة بين كل من مخصصات خسائر القروض الاختيارية Discretionary LLP وبين كل من الأرباح قبل الضرائب ومخصصات خسائر القروض من ناحية وبينها وبين نسبة كفاية رأس المال من ناحية أخرى. وعلى وجه الخصوص تختبر الباحثة مدى تأثر تلك العلاقة بالتدابير الإغاثية لمكافحة COVID19، بهدف تقييم مدى تأثر قياس مخصص الخسائر الائتمانية بالجائحة. ويتم ذلك من خلال النموذج التالي:

$$DCLPA_t = \beta_0 + \beta_1 EBTPA_t * COVID19 + \beta_2 CAR_{t-1} * COVID19 + \beta_3 EBTPA_t + \beta_4 CAR_{t-1} + \beta_5 COVID19 + \phi Controls_t + \varepsilon_2 \quad \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (2)$$

حيث إن:

$DCLPA_{it}$: بواقي المعادلة رقم (1) (ε_2) حيث يمثل التغاير بين مخصصات الخسائر الائتمانية الفعلية ومخصصات الخسائر الائتمانية المقدرة باستخدام انحدار المعادلة رقم (1) وهو يمثل في الدراسة هنا مقياس للمخصصات الخسائر الائتمانية الاختيارية التي توضع برغبة الإدارة بغرض إدارة كل من الأرباح ونسبة كفية رأس المال التنظيمي وذلك للبنوك المسجلة لدى البنك المركزي المصري في الفترة الزمنية (t).

$EBTPA_t$: صافي الدخل قبل الضرائب وقبل مخصصات الخسائر الائتمانية مقسوم على إجمالي الأصول للبنوك المسجلة لدى البنك المركزي المصري في الفترة (t).

CAR_{t-1}: نسبة كفاية رأس المال النظامي محسوبة من خلال قسمة إجمالي رأس المال النظامي على الأصول المرجحة بالمخاطر للبنوك المسجلة لدى البنك المركزي المصري في الفترة الزمنية السابقة (t-1).

$COVID19$: متغير وهمي يأخذ القيمة (1) في الفترة الزمنية بعد حدوث جائحة *COVID19* ويأخذ القيمة (0) في الفترات الزمنية السابقة لجائحة *COVID19*.

$Controls_t$: المتغيرات الضابطة للبنوك المسجلة لدى البنك المركزي المصري في الفترة (t)، وتنقسم إلى ثلاث متغيرات ضابطة هي:

$CLRA_{t-1}$: احتياطي الخسائر الائتمانية في الفترة (t-1) مقسوم على إجمالي الأصول للبنوك المسجلة لدى البنك المركزي المصري في السنة (t) .

lnA_t : اللوغاريتم الطبيعي لإجمالي الأصول للبنوك المسجلة لدى البنك المركزي المصري في السنة (t) .

$SECA_t$: استثمارات الأوراق المالية مقسوم على إجمالي الأصول للبنوك المسجلة لدى البنك المركزي المصري في السنة (t) .

5 . دراسة اختبارية على البنوك المسجلة لدى البنك المركزي المصري

5. 1. عينة الدراسة

يتكون مجتمع الدراسة من البنوك العاملة في مصر والمسجلة لدى البنك المركزي المصري CBE. ويقدر عددها ب 38 بنك منها ما هو حكومي ومنها ما هو خاص ومنها ما هو مدرج بالبورصة المصرية ومنها ما هو غير مدرج على النحو المبين في الجدول رقم (م/ 2) في ملاحق

البحث. حيث تقسم البنوك المسجلة لدى البنك المركزي المصري CBE إلى 14 بنك مدرج بالبورصة المصرية EGXو24 بنك غير مدرج بالبورصة المصرية.

وقد قامت الباحثة بتجميع المراكز المالية والدخل لكافة البنوك المسجلة لدى البنك المركزي المصري من خلال النشرات الإحصائية والقوائم المالية والتقارير السنوية وتقارير الاستقرار المالي التي يصدرها البنك المركزي عن البنوك المسجلة لديه بخلاف البنك المركزي . وقد راعت الباحثة في التنبؤ بالعلاقة بين مخصصات الخسائر الائتمانية وبين كل من رأس المال التنظيمي وإدارة الأرباح أن تحصل على سلسلة زمنية طويلة قبل جائحة COVID19. ولذا تم تجميع بيانات قياس المتغيرات من القوائم المالية الربع سنوية الخاصة بكل البنوك المسجلة لدى البنك المركزي وذلك خلال الفترة من الربع الرابع في عام 2015 (للمتغيرات التي تحتاج الفترات السابقة فقط (t-1) إلى الربع الرابع في عام 2018 ، بالإضافة على البيانات الشهرية في عام 2019 الفترة السابقة على الجائحة مباشرة بما يحقق 25 مفردة لكل متغير من متغيرات الدراسة قبل الجائحة. كما تم تجميع بيانات كل متغير خلال فترة جائحة COVID19 عن 12 شهر خلال عام 2020 من يناير إلى ديسمبر آخر بيانات تم الحصول عليها من البنك المركزي قبل الانتهاء من هذا البحث. حيث قسمت البيانات إلى ثلاث مجموعات مجموعة قبل الجائحة من ديسمبر 2015 إلى ديسمبر 2019. والمجموعة الثانية خلال جائحة COVID19 من يناير 2020 إلى ديسمبر 2020. والمجموعة الثالثة هي المجموعة التجميعية للبيانات Pooled Data حيث يتم أخذ الفترة كاملة من ديسمبر 2015 إلى ديسمبر 2020 بما يعادل 37 مفردة لكل متغير داخل في الدراسة.

5. 2. الإحصائيات الوصفية لمتغيرات نماذج الدراسة

يوضح الجدول رقم (5) مواصفات متغيرات الدراسة من حيث متوسطها والوسيط والانحراف المعياري لكل متغير وذلك بهدف توصيفها على وجه العموم واختيار النموذج الاحصائي اللازم لاختبار العلاقات. حيث يتضح من الجدول رقم (5) وجود ارتفاع طفيف في متوسط مخصصات الخسائر الائتمانية المتوقعة ($CLPA_t$) كنسبة من إجمالي أصول البنوك المسجلة لدى البنك المركزي المصري حيث قدر قبل الجائحة بنسبة (0.015) في حين كانت

نسبته خلال الجائحة (0.029). وذلك بانحراف معياري صغير جدا يقترب من الصفر مع وسيط قريب من المتوسط إلى حد كبير.

وترى الباحثة أن السبب الرئيسي في ذلك يرجع إلى التدابير الإغاثية والإجراءات الاحترازية التي اتخذتها الحكومة المصرية ومن ثم البنك المركزي لتوزيع عبء مخاطر الخسائر الائتمانية نتيجة للجائحة. ومما يفسر ذلك رقميا نسبة القروض غير الجيدة (غير العاملة) ($NPLA_t$) حيث كان من المتوقع أن ترتفع خلال الجائحة إلا أنها على العكس من ذلك قد انخفضت من (4.82) إلى (3.65). وعلى العكس من ذلك فقد ارتفعت نسبة إجمالي القروض إلى إجمالي الأصول من (0.32) إلى (0.33) نتيجة للإغلاق وانخفاض دخول العديد من عملاء البنوك مما اضطروا للاقتراض مع وجود التسهيلات الائتمانية وإعادة هيكلة الديون وفترات السماح وغيرها من الإجراءات التي اتخذتها البنوك من أجل الاستقرار المالي. وسوف تستخدم هذه المتغيرات في قياس المتغير التابع للدراسة والمتمثل في مخصصات الخسائر الائتمانية الاختيارية.

الجدول رقم (5) [a] الاحصائيات الوصفية لمتغيرات الدراسة Descriptive Statistics

إجمالي القيم مجمعة (قبل + بعد)				خلال COVID19				قبل COVID19				المتغيرات
St. Dev.	Median	Mean	N	St. Dev.	Median	Mean	N	St. Dev.	Median	Mean	N	
0.00	0.02	0.019	37	0.00	0.023	0.029	12	0.00	0.021	0.015	25	$CLPA_t$
0.92	4.20	4.44	37	0.38	3.65	3.65	12	0.86	4.50	4.82	25	$NPLA_t$
0.22	0.00	-0.11	37	0.15	0.00	-0.08	12	0.24	0.00	-0.12	25	$\Delta\ NPLA_t$
0.01	0.32	0.32	37	0.01	0.34	0.33	12	0.01	0.32	0.32	25	$LoansA_t$
3.59	23.40	22.52	37	1.21	23.40	23.05	12	4.30	19.20	22.26	25	$EBTPA_t$
2.19	16.90	16.88	37	0.74	19.80	19.34	12	1.58	15.70	15.70	25	CAR_{t-1}
0.01	0.04	0.04	37	0.00	0.05	0.04	12	0.01	0.04	0.04	25	$CLRA_{t-1}$
0.26	15.55	15.48	37	0.06	15.69	15.69	12	0.26	15.51	15.38	25	lnA_t
3.74	20.50	19.48	37	0.23	23.20	23.30	12	3.19	16.60	17.64	25	$SECA_t$

[a] المصدر: من إعداد الباحثة بناء على مخرجات برنامج SPSS V.26

أما نسبة متغير نسبة صافي الربح قبل الضرائب وقبل المخصصات إلى إجمالي الأصول في البنوك المسجلة لدى البنك المركزي المصري ($EBTPA_t$) فقد ارتفع قليلا خلال الجائحة من (0.322) مع تغير طفيف في الانحراف المعياري (0.146) كرد فعل متوقع من إدارة البنوك لبث الثقة وتحقيق الثبات المالي في ظل الأزمة وذلك باتباع سياسات محاسبية اختيارية تتبع سيناريو

التفاؤل بعد الجائحة. وعلى نفس النهج كانت نسبة كفاية رأس المال (CAR_{t-1}) حيث ارتفعت تلك النسبة من (15.70) قبل الجائحة إلى (19.34) خلال الجائحة نظرا للتعليمات الواردة من بازل والبنك المركزي للتطبيق في ظل الجائحة حيث يتم رفع نسب كفاية رأس المال تحسبا للخسائر المتوقعة من اضمحلال القروض أثناء الجائحة مما يمكن البنوك من تغطية تلك الخسائر دون تأثر الوضع المالي للبنك. وهذان المتغيران هما محور الدراسة الاختبارية لهذا البحث حيث تختبر الباحثة مدى تأثر علاقتهما بمخصصات الخسائر الائتمانية الاختيارية التي يتم الحصول عليها من النموذج الأول.

وأخيرا يبين الجدول رقم (5) مدى تأثر المتغيرات الضابطة ($Controls_t$) بالجائحة. حيث أظهر أن نسبة احتياطي الخسائر الائتمانية من العام السابق لم تتغير في ظل الجائحة، بل ظلت (0.04) كما كانت عليه من قبل الجائحة. أما المتغير المعبر عن حجم الأصول (lnA_t) فقد ارتفع ارتفاعا طفيفا من (15.38) إلى (15.69) نتيجة لمحاولة البنوك رفع قيمة الأصول خلال الجائحة تحسبا للخسائر الائتمانية المتوقعة. ويؤكد ذلك نسبة الاستثمارات إلى إجمالي الأصول ($SECA_t$) حيث ارتفعت من (17.64) إلى (23.30).

4 . 3 . نتائج قياس مخصصات الخسائر الائتمانية الاختيارية

يوضح الجدول رقم (6) مصفوفة الارتباط بين متغيرات النموذج الأول الذي يهدف إلى قياس مخصصات الخسائر الائتمانية الاختيارية وذلك عن فترة الدراسة كلها من الربع الأخير لعام 2015 إلى 31 ديسمبر 2020 آخر بيانات حتى تاريخ اكمال هذا البحث. حيث يتضح من الجدول ما يلي:

/جدول رقم (6)[a] مصفوفة الارتباط Spearman Correlation

	$CLPA_t$	$NPLA_t$	$\Delta NPLA_t$	$LoansA_t$	$lnCLPA_t$
$CLPA_t$	1				
$NPLA_t$	-0.043	1			
$\Delta NPLA_t$	-0.127	-0.277	1		

$LoansA_t$	-0.248	-.433**	0.100	1	
$lnCLPA_t$	.672**	-.734**	0.200	0.045	1

** الارتباط معنوي عن مستوى 1%
aالمصدر من إعداد الباحثة بناء على مخرجات برنامج SPSS

معامل الارتباط بين نسبة مخصصات الخسائر الائتمانية إلى الأصول وبين المتغيرات التفسيرية المستخدمة في حساب الجزء الاختياري تعتبر منخفضة وغير معنوية حيث تقدر بـ (− 0.043) مع الديون غير المنتظمة ونسبة (− 0.127) مع التغير في الديون غير المنتظمة، و(− 0.248)مع نسبة القروض إلى إجمالي الأصول في الفترة.

ويتضح أن إشارة العلاقة غير مطابقة للاقتراض النظري والذي يقول إن مخصصات الخسائر الائتمانية تزداد مع زيادة القروض غير المنتظمة وزيادة التغير فيها وزيادة القروض عموما. وهذا يدل على أنه هناك جزء كبير من المخصصات يتم التحكم فيه وصياغته حسب هدف الإدارة وهو الجزء الاختياري والذي سوف يتم قياسه من خلال نموذج الانحدار الأول.

جدول رقم (7) [a] نتائج انحدار النموذج الأول: قياس مخصصات الخسائر الائتمانية الاختيارية

المتغيرات	النموذج الأول (أ)				النموذج الأول (ب)			
المتغير التابع	$CLPA_t$				$lnCLPA_t$			
المتغيرات المستقلة	*coef.*	*T stat. coef =0*	*p value*	*Collinearity Statistics VIF*	*coef.*	*T stat. coef =0*	*p value*	*Collinearity Statistics VIF*
(Constant)	.053	3.210	**0.003		0.897	12.795	**0.000	
$NPLA_t$ [b]	-0.230	-1.223	0.230	1.320	-0.410	-7.264	**0.000	1.320
$\Delta NPLA_t$ [b]	-0.158	-0.924	0.362	1.084	-0.422	-0.603	**0.019	1.084
$LoansA_t$ [b]	-0.33	-1.82	0.078	1.231	-10.591	-2.86	**0.007	1.231

		7				2	2
F = 18.796 (0.000)				F =1.389 (0.263)			ANOVA
37				37			N
0.597				0.231			adj. R^2
0.206 (0.095)				0.176 (0.005)			Kolmogorov-Smirnov (KS)
0.756 (0.089)				0.785 (0.057)			Shapiro-Wilk (SW)
1.974				1.984			Durbin-Watson (DW)
				بين رسم الانتشار عدم وجود نموذج معين للبواقي (م1/3)			Homoscedasticity

a: المصدر من إعداد الباحثة بناء على مخرجات تشغيل البيانات الفعلية على برنامج SPSS.
b: جميع المتغيرات المستقلة تم قسمتها على إجمالي الأصول في نهاية الفترة لكل مشاهدة وذلك حتى يتم ضبط النتائج بالنسبة لحجم أصول البنوك في الفترة الزمنية.
**: القيمة معنوية عند مستوى معنوي 5%

وأكد ذلك أن للوغاريتم الطبيعي لمخصصات الخسائر الائتمانية أظهرت ارتباط قوي ومعنوي مع القروض غير المنتظمة قدره (−0.734) أي أكبر من 70%. وفيما يتعلق بمشكلة الازدواج الخطي Multicollinearity فيلاحظ أن المتغيرات التفسيرية المستخدمة للتنبؤ بالجزء الاختياري من مخصصات الخسائر الائتمانية كان ضعيفا لأنه كان أقل من 0.5 (− 0.433 و − 0.277 و −0.043) مما يدل على أنه يمكن استخدام طريقة المربعات الصغرى العادية عند إجراء الانحدار. ولذا قامت الباحثة باستخدام المتغيرين التابعين المعبران عن مخصصات الخسائر الائتمانية أولهما نسبة مخصصات الخسائر الائتمانية إلى إجمالي الأصول والثاني اللوغاريتم الطبيعي لمخصصات الخسائر الائتمانية. ويبين الجدول رقم (7) نتائج الانحدار باستخدام النموذج الأول للدراسة. وبتحليل نتائج النموذج الأول يتضح ما يلي:

1. أولا: من الشروط النظرية لصلاحية نموذج الانحدار أن يكون ذو قوة تفسيرية عالية مقاسة بمعامل التحديد المصحح adj. R ^2. وبالرجوع إلى الجدول رقم (7) يلاحظ أن تعديل

المتغير التابع من نسبة مخصصات الخسائر الائتمانية في النموذج (أ) إلى اللوغاريتم الطبيعي لمخصصات الخسائر الائتمانية في النموذج (ب) قد رفع القوة التفسيرية للنموذج من (0.231) **إلى** (0.597) بما يوضح أن النموذج (ب) أفضل في قياس الجزء الاختياري من مخصصات الخسائر الائتمانية. ويلاحظ أن أي أن المتغيرات التفسيرية لم تفسر سوى ما يقرب من النصف بما يعنى أن هناك بواقي تعادل النصف وتعبر عن المخصصات الاختيارية وفقا لإرادة الإدارة وهذا يتفق مع صلاحية الفرض الأول للدراسة.

2. وتوضح قيمة F أن النموذج (ب) أكبر من النموذج (أ) بمستوى معنوية أقل من 0.05 ومن ثم يمكن الاعتماد على النموذج (ب) في تقدير المخصصات الائتمانية الاختيارية. ويؤكد ذلك معاملات النموذج حيث كانت المعاملات أكبر في النموذج (ب). فمعامل علاقة القروض بمخصصات الخسائر الائتمانية قدر ب(10.591−)، أما معامل المتغير المستقل المعبر عن القروض غير المنتظمة فكانت قيمته (0.410-). كما أظهر اختبار (t) معنوية كل المعاملات في النموذج (ب).
3. وفيما يتعلق بتحقق شروط طريقة المربعات الصغرى المستخدمة في اختبار الانحدار فتوصلت الباحثة إلى النتائج التالية:

- النموذج يحقق التوزيع الاعتدالي للبواقي من خلال قبول الفرض العدم لأن معنوية كل من اختبار كانت أكبر من 5%. حيث كانت قيمة إحصائي (KS) في النموذج (ب) بمستوى معنوية أعلى مما يدل على أن النموذج (ب) أكثر اعتدالا. وهذا ما يؤكده الاختبار الآخر للاعتدالية اختبار (SW). والشرط الثاني يتمثل في عدم وجود ارتباط ذاتي بين البواقي، وهذا ما تم اختباره باستخدام اختبار (DW). ولما كانت قيمة احصائي دربن واتسون تقدر ب (1.974، 1.984) على التوالي في النموذجين (أ) و (ب). فهذه القيمة تؤدي إلى قبول الفرض العدم بعدم وجود ارتباط ذاتي بين البواقي. مما يجعل الاعتماد على بواقي النموذج أكثر شرعية.
- أما الشرط الثالث فيعبر عن عدم الازدواج الخطي Multicollinearity بين المتغيرات المستقلة. وقد استخدمت الباحثة معامل تضخم التباين VIF حيث قدرت معاملات تضخم التباين للمتغيرات المستقلة على التوالي (1.320، 1.084، 1.231) وذلك للنموذجين (أ) و (ب) على نحو سواء لأنهما يعتمدان على نفس المتغيرات التفسيرية. وهذه القيم لمعامل تضخم

التباين تشير إلى عدم وجود ازدواج خطي بين المتغيرات التفسيرية مما يؤكد صحة دخولها في النموذجين.

4 . 4. نتائج نموذج الدراسة واختبار الفروض

بعد أن تم قياس مخصصات الخسائر الائتمانية الاختيارية من النموذج التمهيدي، وحساب البواقي المعيارية باستخدام طريقة المربعات الصغرى لانحدار اللوغاريتم الطبيعي لإجمالي مخصصات الخسائر الائتمانية على المتغيرات التفسيرية المحددة من الدراسات السابقة، تستخدم هذه البواقي كمتغير تابع في النموذج الأساسي للدراسة حيث يتم تطبيق ثلاث نماذج (M1، M2، M3) يعبر الأول عن علاقة الانحدار باستخدام كامل السلسلة الزمنية مع إدخال متغير التدابير الإغاثية في ظل جائحة COVID 19 كمتغير وهمي يأخذ القيمة (0) في الفترة السابقة على ظهور الجائحة، ويأخذ القيمة (1) في الفترة خلال الجائحة. ثم تم تشغيل طريقة المربعات الصغرى باستخدام طريقة الانحدار التدريجي على مجموعتين من البيانات الأولى في الفترة الزمنية السابقة على الجائحة، والثانية في الفترة الزمنية خلال الجائحة. حتى تتم المقارنة بطريقتين لتأكيد النتائج.

جدول رقم (8) قياس أثر التدابير الإغاثية لمكافحة COVID19 على إدارة الأرباح ورأس المال نموذج M1 (الفترة الزمنية كاملة)

المتغير التابع	مخصصات الخسائر الائتمانية الاختيارية $DCLPA_t$			
المتغيرات المستقلة	*coef.*	*T stat. coef=0*	*p value*	*Collinearity Statistics VIF*
(Constant)	*60.235-*	-3.372	**0.002	
$EBTPA_t * COVID19$	0.064	0.814	0.423	15.486
$CAR_{t-1} * COVID19$	0.427	2.493	**0.019	17.346
$EBTPA_t$	-0.033	-1.659	0.109	2.016
CAR_{t-1}	-0.212	-1.655	0.110	4.683
$CLRA_{t-1}$	121.509	2.908	**0.007	3.712
lnA_t	4.808	4.012	**0.000	3.022
$SECA_t$	0.092	2.126	**0.043	9.912
$COVID19_t$	-9.258	-2.564	**0.016	50.570
ANOVA	F= 7.552 (0.000) **			
N	24			

adj. R^2	0.552
Kolmogorov-Smirnov (KS)	0.283(0.125)
Shapiro-Wilk (SW)	0.619 (0.224)
Durbin-Watson (DW)	2.712
Breusch-Pagan Test for Heteroskedasticity	Chi-Square= 135.074 (0.000) **
***: القيمة معنوية عند مستوى ثقة 95%	

وبتحليل نتائج النموذج الأساسي الأول (M1) الواردة في الجدول رقم (8) يتضح ما يلي:

1. أولا: القوة التفسيرية لنموذج انحدار مخصصات الخسائر الائتمانية الاختيارية على كل من الأرباح ونسبة كفاية رأس المال مقاسة بمعامل التحديد المصحح adj. R ^2. قدرت ب (55.2%) وهذا يؤكد صحة الفرض الثاني والرابع بأن هناك علاقة بين مخصصات الخسائر الائتمانية وبين كل من إدارة الأرباح وإدارة رأس المال.
2. وفيما يخص معنوية النموذج ككل فقد كانت قيمة F(7.522) بمستوى معنوية (0.000) أي أن النموذج ككل له دلالة إحصائية على وجود علاقة بين المتغير التابع الممثل بمخصصات الخسائر الائتمانية الاختيارية وبين كل من صافي دخل البنوك قبل الضرائب وبدون تلك المخصصات من ناحية وبينه وبين المتغير التفسيري الثاني الممثل بنسبة كفاية رأس المال.
3. وعلى المستوى الجزئي فقد أوضح النموذج وجود معاملات موجبة وسالبة بين المتغيرات التفسيرية أو المتغيرات الضابطة وبين المتغير التابع. فعلى سبيل المثال أوضح نموذج الانحدار أن معامل انحدار المتغير المستقل المعبر عن إدارة الأرباح هو (0.033-)، أما معامل التداخل بينه وبين المتغير الوهمي المعبر عن التدابير الإغاثية خلال جائحة COVID 19 فقد كانت قيمته (0.064) أي أنه في ظل التدابير الإغاثية تغيرت العلاقة بين الأرباح والمخصصات من سالبة إلى موجبة.

وبتحليل نتائج كل من النموذج الثاني M2 المعبر عن علاقة المخصصات الاختيارية بإدارة الأرباح ورأس المال التنظيمي في الفترة السابقة على ظهور جائحة COVID19 والنموذج الأساسي الثالث M3 المعبر عن تلك العلاقة خلال فترة الجائحة يتضح ما يلي:

1. جاءت نتائج صلاحية نموذج الانحدار مقاسة بمعامل التحديد المصحح adj. R ^2. في صالح الفترة السابقة على COVID19 حيث قدر معامل التحديد المصحح adj. R ^2 بـ **(0.449)** في الفترة السابقة على وانخفض ذلك المعامل خلال فترة الجائحة إلى **(0.261)** مما يدل على أن البنوك في ظل الأزمات المالية تعدل عن إدارة الأرباح أو رأس المال وتطبق التدابير الإغاثية تخوفا مما قد يحدث في مركزها المالي.
2. ويوضح مستوى المعنوية المرتبط بقيمة F أن النموذج (M2) كانت معنوي وأكثر دلالة من النموذج (M3) حيث كانت مستوى المعنوية لقيمة F في النموذج (M2) تساوي (0.032) أي أقل من 0.05 مما يدعو إلى قبول الشقين الأولين من الفرضين الثاني والثالث واللذان يقران بوجود علاقة بين مخصصات الخسائر الائتمانية وبين كل من إدارة الأرباح ورأس المال. في حين جاء مستوى المعنوية لF أكبر من 0.05 حيث كانت قيمته (0.122) مما يؤدي إلى قبول الشقين الثانيين من كلا الفرضين الثاني والثالث واللذان ينصان على أن العلاقة بين مخصصات الخسائر الائتمانية وكل من إدارة الأرباح وإدارة رأس المال قد تغيرت بعد التدابير الإغاثية خلال الجائحة.
3. أظهرت النتائج أن مستوى معنوية المعاملات الفردية لمتغير الدراسة التفسيري الأول قد اختلفت خلال الجائحة عن قبلها. حيث تغيرت معنوية معامل الأرباح قبل الضرائب والمخصصات $EBTPA_t$ من (0.042) إلى (0.136) مما يدل على أنه كان معنوي قبل الجائحة ولم يعد هناك دلالة إحصائية بعد الجائحة وهذا يؤكد صحة الفرض الثاني بشقيه الأول والثاني.
4. كما أظهرت النتائج أن مستوى معنوية معامل المتغير التفسيري الثاني والمعبر عن نسبة كفاية رأس المال خلال الفترة الزمنية السابقة CAR_{t-1} كان أكبر من 0.05 في نموذجي الدراسة M2, M3. أي أنه يتم رفض الشق الأول والثاني للفرض الثالث واللذان ينصان على وجود علاقة بين المخصصات الاختيارية ورأس المال. ومن ثم لم تثبت الدراسة وجود هذه العلاقة سواء قبل الجائحة أو بعدها لأن المعاملات كانت غير معنوية.

جدول رقم (9) [a] قياس أثر التدابير الإغاثية لمكافحة COVID19 على إدارة الأرباح ورأس المال الفترة الزمنية مقسمة قبل وخلال جائحة COVID19		
المتغيرات	النموذج الأساسي الثاني M2 الفترة الزمنية قبل COVID19	النموذج الأساسي الثالث M3 الفترة الزمنية خلال COVID19
المتغير التابع	$CLPA_t$	$lnCLPA_t$

Collinearity Statistics VIF	*p value*	*T stat. coef=0*	*coef.*	*Collinearity Statistics VIF*	*p value*	*T stat. coef=0*	*coef.*	المتغيرات المستقلة
	0.817	-0.241	**-0.782**		**0.003**	**-3.365**	**-79.74**	**(Constant)**
1.828	0.136	0.084	**0.001**	**3.658**	****0.042**	**2.083**	**0.055**	$EBTPA_t$
4.869	0.179	1.371	**0.031**	**23.670**	**0.171**	**0.164**	**0.030**	CAR_{t-1}
4.185	0.341	1.033	**5.516**	**114.236**	****0.010**	**2.875**	**9.33**	$CLRA_{t-1}$
6.079	0.352	1.009	**0.289**	**45.848**	****0.005**	**3.203**	**4.969**	lnA_t
4.072	0.684	0.427	**0.028**	**7.460**	**0.163**	**1.453**	**0.074**	$SECA_t$
F =2.792 (0.122)				**F =2.415 (0.032)**				**ANOVA**
12				**12**				**N**
0.261				**0.449**				**adj. R^2**
0.272 (0.014)				**0.168 (0.069)**				**Kolmogorov-Smirnov (KS)**
0.866 (0.058)				**0.817 (0.055)**				**Shapiro-Wilk (SW)**
2.046				**2.788**				**Durbin-Watson (DW)**
Chi-Square = **1.209756 (0.271)**				Chi-Square =**11.399 (0.001) ****				**Breusch-Pagan Test for Heteroskedasticity**

a: المصدر من إعداد الباحثة بناء على مخرجات تشغيل البيانات الفعلية على برنامج SPSS.
b: جميع المتغيرات المستقلة تم قسمتها على إجمالي الأصول في نهاية الفترة لكل مشاهدة وذلك حتى يتم ضبط النتائج بالنسبة لحجم أصول البنوك في الفترة الزمنية.
****: القيمة معنوية عند مستوى معنوي 5%**

6. النتائج والتوصيات والدراسات المستقبلية

لقد دفعت أزمة COVID19 البنوك إلى ضرورة إعادة تقييم الأصول المالية نظرا لأجواء عدم التأكد الشديد التي تسببت فيها الجائحة. وتمثل الأزمة أيضا أول اختبار رئيسي وهام للمعايير المحاسبية الجديدة التي تطبق مخصصات الخسائر الائتمانية المتوقعة. ولقد قامت الباحثة بدراسة التدابير المتخذة لمكافحة جائحة COVID 19 وتداعياتها على العلاقة بين المحاسبة عن خسائر

الائتمان المتوقعة وإدارة الأرباح ورأس المال في البنوك المصرية. وفي ضوء ذلك يمكن استخلاص النتائج العامة للبحث والإدلاء بتوصياته وما يمكن البحث فيه مستقبلا على النحو الموضح فيما يلي:-

6 . 1 . نتائج البحث

من خلال تحليل الدراسات النظرية وإجراء الدراسة الاختبارية لدراسة تاثير تدابير مكافحة COVID 19 على العلاقة بين المحاسبة عن الخسائر الائتمانية المتوقعة وبين كل من إدارة الأرباح وكفاية رأس المال توصلت الباحثة إلى النتائج التالية؟

1. تغير مفهوم الخسائر الائتمانية من النموذج الفعلي إلى النموذج المتوقع وذلك في المعايير الدولية للتقرير المالي (IFRS 9) وفي المعايير الأمريكية (ASC 326) والمعايير المصرية (المعيار المصري رقم 47 المعدل 2019).
2. يمر الاعتراف بالخسائر الائتمانية المتوقعة في المعيار الدولي IFRS 9 ونظيره المصري (47) بثلاث مراحل للديون يحسب مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة لكل منها على حدة. في حين أن المعيار الأمريكي (ASC 326) عالج كافة الديون بطريقة واحدة حيث يحسب لها مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة مدى عمر الدين بالكامل.
3. حقق نموذج مخصص الخسائر الائتمانية طبقا للمعيار الدولي IFRS9 توافقا كبيرا مع القواعد الرقابية بمقارنته مع المعيار السابق IAS 39. أثر نموذج مخصص الخسائر الائتمانية المستحدث وفقا للمعيار الدولي IFRS9 رأس المال التنظيمي بناء على نوع المدخل الذي يعتمده البنك هل هو التصنيف الداخلي أم المعياري.
4. أثرت جائحة COVID19 على الهيئات المهنية المحاسبية فيما يتعلق بالمحاسبة على الخسائر الائتمانية ولذا أصدرت مؤسسة المعايير الدولية للتقارير المالية IFRS نشرة بشأن الاعتبارات التي يجب النظر فيها عند المحاسبة عن الخسائر الائتمانية المتوقعة وفقا لمتطلبات المعيار الدولي IFRS9 في ظل ظروف عدم التأكد بسبب الجائحة.

5. كان لجائحة COVID 19 تداعيات على البنوك المصرية ولذا قدم البنك المركزي المصري مجموعة من التعليمات والإجراءات لحل الأزمة الناجمة عن COVID19 وكان منها ما يخص تطبيق المعيار IFRS9 وقياس الخسائر الائتمانية المتوقعة.
6. استجابت هيئة الرقابة المالية لتداعيات الجائحة وذلك من خلال الإعلان عن تأجيل تطبيق ثلاثة معايير محاسبة مصرية مستحدثة للعام المالي المقرر أن يبدأ في الأول من يناير 2021، وذلك بمقتضى قرار رئيس مجلس الوزراء رقم 1871–الصادر مؤخرا بتأجيل تطبيق معايير المحاسبة المصرية أرقام (47)، (48)، (49) على القوائم المالية والتي كان من المقرر صدورها خلال عام 2020 .
7. كما استجابت لجنة بازل المعنية بالإشراف على المصارف BCBS ، لتداعيات الجائحة حيث وضعت في 30 مارس 2020 مجموعة من التعليمات والتدابير التي يلزم على البنوك اتباعها للتخفيف من أثر COVID19 على النظام البنكي العالمي ثم أصدرت تدابير إضافية.
8. توصلت الدراسة الاختبارية التي أجرتها الباحثة على البنوك المصرية إلى أن إدارة الأرباح في البنوك المصرية باستخدام مخصصات الخسائر الائتمانية قد انخفض خلال تنفيذ التدابير الإغاثية لمكافحة الجائحة.
9. كما توصلت الدراسة الاختبارية إلى أن إدارة رأس المال لم يتضح مدى تأثرها بتدابير مكافحة جائحة COVID 19. وهذا يتفق مع بعض الدراسات السابقة (López-Espinosa et al., 2021 ; Casta et al., 2019). أيضا يؤكد صحة هذه النتائج ما توصل إليه Danisman et al., 2020 حيث أكدوا على أن البنوك لا تستخدم مخصصات الخسائر الائتمانية في إدارة الأرباح أو إدارة رأس المال إلا في ظل الظروف الاقتصادية العادية. أما الأزمات وما ينتج عنها من إجراءات وسياسات اقتصادية وتنظيمية فتقلل من وطأة استخدام المخصصات الاختيارية في إدارة الأرباح ورأس المال. فاستخدام مخصصات الخسائر الائتمانية في إدارة كل من الأرباح ورأس المال. كما والمبرر وراء انخفاض إدارة الأرباح ورأس المال في ظل التدابير الإغاثية لمكافحة الجائحة يتأتى من أن إدارات البنوك تلتزم بالإجراءات والقواعد التزاما كبيرا في ظل الأزمات وهذا ما أكده بعض الدراسات (على سبيل المثال Ng et al. 2020 ; Dou et al. 2018; Olszak et al. 2017; Kim et al. 2019; Peterson and Arun, 2018). كما توصلت الباحثة إلى أن نموذج الخسائر الائتمانية المتوقعة الجديد سواء باستخدام

المعايير الدولية أو المحلية قد أثبت نجاحا في جعل مخصصات الخسائر الائتمانية أكثر إعلامية مما يرفع من شفافية المعلومات المحاسبية في ظل الأزمات. وهذا يتوافق مع دراسة(López-Espinosa et al., 2021) .

6 . 2 . توصيات البحث

في ضوء ما توصلت إليه الباحثة من نتائج توصي بما يلي:

1. يجب على إدارة البنك أن تراعي ضرورة الإفصاح عن أثر الجائحة على اضمحلال الأصول المالية لديها. فعلى سبيل المثال يجب أن يوضح المعيار الدولي IFRS7 الكيفية التي يجب بها أن تفصح المنشآت عن المعلومات الاستشرافية التي استخدمتها وعن الوضع وعن الزيادة الجوهرية في مخاطر الائتمان وعن الكيفية التي حسبت بها الخسائر الائتمانية المتوقعة، ومقدار تغيرها نتيجة لتحول بعض الأدوات من المرحلة الأولى إلى المرحلة الثانية بسبب الجائحة.
2. يجب على البنوك تأخذ في الاعتبار حدث البطالة وأن تعيد حساب الخسائر الائتمانية المتوقعة لمحفظة القروض وفقا لقواعد المعيار الدولي IAS 10 " الأحداث اللاحقة لإعداد القوائم المالية".

6 . 3 . مقترحات البحوث المستقبلية

وفقا للنتائج التي توصلت إليها الباحثة تقترح المجالات التالية للبحوث حتى يكتمل العمل في المستقبل:

1. دراسة أثر التدابير الإغاثية لمكافحة جائحة كورونا COVID 19 على قياس والتقرير عن الأدوات المالية في ظل فترة محاسبية أطول ووفقا لسيناريوهات اقتصادية متعددة (تفاؤل، تشاؤم، اعتدال).

2. تصنيف التدابير الإغاثية ودراسة أثرها على الشركات الأخرى بخلاف البنوك والمؤسسات المالية.
3. مقارنة إدارة الأرباح ورأس المال في البنوك المحلية مع البنوك العالمية، للوقوف على فعالية السياسات والتدابير الإغاثية.
4. قياس أثر الإجراءات الاحترازية لمكافحة جائحة COVID 19 على تطبيق المعايير المحاسبية الدولية والمحلية.
5. مقارنة البنوك المدرجة في البورصة مع البنوك غير المدرجة لمعرفة أثر التدابير الإغاثية عليها.

المراجع

أولا: المراجع العربية

1. اتحاد المصارف العربية، (2018)، ***التخطيط الرأسمالي وإدارة رأس المال وفقا لمقررات بازل III***، ورشة عمل، يوليو. تم الاطلاع من: https://uabonline.org/wp-content/uploads/2020/03/Sudan-1.pdf الساعة 9:16 ص في 2 / 18 / 2021.
2. البنك المركزي المصري، (5 مايو 2020)، كتاب دوري بشأن تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية IFRS9 في ظل أزمة كورونا"، تم الاطلاع من https://www.cbe.org.eg/ar/Pages/HighlightsPages/ الساعة 7:43 ص 2 22/ 2021.
3. البنك المركزي المصري (CBE)، (2019)، " تقرير الاستقلال المالي 2018/ 2019"، تم الاطلاع من https://www.cbe.org.eg/ar/Pages/HighlightsPages/، الساعة 9:55 ص 3/ 20/ 2021

4. بنك الكويت المركزي (CBK) ، (2014)، "معيار كفاية رأس المال – بازل 3 للبنوك التقليدية"، تم الاطلاع عليه من <https://www.cbk.gov.kw/ar/images/11part1-112470_v20_tcm11-112470.pdf>، الساعة 9:2 ص ، 2 / 19/ 2021.
5. جابر، خالد فتحي، (2019)، " قياس مستوى الإفصاح عن مخاطر الأدوات المالية في شركات
الوساطة المالية المصرية وفقاً لمعيار التقرير المالي الدولي رقم (7) – دراسة اختبارية"، ***مجلة البحوث المحاسبية***، عدد (2)، جامعة طنطا، كلية التجارة، قسم المحاسبة، ص ص: 45–94.
6. كريم، عبد الحفيظ محمد، (2015)، " الأدوات المالية مفهومها، وكيفية الاعتراف بها والإفصاح عنها في القوائم المالية"، ***مجلة آفاق اقتصادية***، جامعة المرقب، كلية الاقتصاد والتجارة، عدد (2)، ص ص: 177– 216.
7. الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين SOCPA،(2021)، ***معايير المحاسبة الدولية المعتمدة مترجمة عن مؤسسة المعايير الدولية للتقرير المالي IFRS Foundation ، المعيار الدولي IAS 32 الأدوات المالية : العرض***، تم الاطلاع من:
<<https://socpa.org.sa/Socpa/Professional-standards/International-Standards.aspx>> ، الساعة 10:27 صباحا ، 2 /12/ 2021.
8. الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين SOCPA،(2021)، ***معايير المحاسبة الدولية المعتمدة مترجمة عن مؤسسة المعايير الدولية للتقرير المالي IFRS Foundation ، المعيار الدولي IFRS7 الأدوات المالية :الإفصاحات***، تم الاطلاع من:
<<https://socpa.org.sa/Socpa/Professional-standards/International-Standards.aspx>> ، الساعة 8:39 مساءا ، 2 /12/ 2020.
9. الهيئة العامة للرقابة المالية، " تأجيل تطبيق معايير المحاسبة المصرية المستحدثة لبداية عام 2021 – الأربعاء 2020/9/23" تم الاطلاع عليه من : https://www.fra.gov.eg/content/efsa_ar/efsa_news/efsa_919.htm في الساعة 7:37 ص 2/ 25 / 2021.

10.حميدات، جمعة، (2019) ***منهاج خبير المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية IFRS Expert***، المجمع الدولي العربي للمحاسبين القانونيين، عمان، المملكة الأردنية الهاشمية.

11. شحاتة، محمد موسى على، (2019)، " انعكاسات التقييم المحاسبي للخسائر الائتمانية في ضوء التوافق بين معيار (IFRS 9) ومقررات بازل III على تصنيف محفظة القروض المصرفية: مع دراسة تطبيقية بالبنوك التجارية المصرية"، المجلة العلمية للدراسات المحاسبية، كلية التجارة – جامعة قناة السويس، مجلد (1)، عدد (1)، ص ص: 446– 533.

ثانيا: المراجع الأجنبية

1. Alesina, A. & Tabellini, G., (2008), "Why is fiscal policy often procyclical?", ***Journal of the European Economic Association***, MIT Press, vol. (6), No. (5), Pp: 1006-1036.
2. Allini, A.; Ferri, L.; Maffei, M. & Zampella, A., (2020). "Determinants of financial instruments risk disclosure: An empirical analysis in the banking sector", ***Corporate Ownership & Control***, Vol. (17), No. (2), Pp: 20-31. http://doi.org/10.22495/cocv17i2art2
3. Anh, P. T., (2020), "Key Factors Affecting Earning Management of Real Estate Listed Firms in Vietnam", ***International Journal of Entrepreneurship***, Vol. (24), Special Issue: (1), Pp: 1- 14.
4. ***Association of Certified Chartered Accountants ACCA***, "What is financial Instrument?", Retrieved from: accaglobal.com/gb/en/student /exam-support-resources/fundamentals-exams-study-resources/f7/technical-articles/what-financial-instrument.html, at 10:44, 2 /10 / 2021.
5. Baker, S., Bloom, N., & Davis, S. (2016), "Measuring economic policy uncertainty", ***The quarterly journal of economics***, Vol. (131). No. (4), Pp: 1593-1636.
6. Balla, E., & Rose, M. J. (2015), "Loan loss provisions, accounting constraints, and bank ownership structure", ***Journal of Economics and Business***, Vol. (78), Pp: 92-117.
7. Baudino, P (2020): "Public guarantees for bank lending in response to the Covid-19 pandemic", ***FSI Briefs***, No. (5), April.
8. BCBS, (2017a): "Regulatory treatment of accounting provisions – interim approach and transitional arrangements", ***Standards***, BIS (Bank

for International Settlements). March, Retrieved from: www.bis.org, at 6:06AM, 3/ 5/ 2021.

9. BCBS, (2017b): "Prudential treatment of problem assets – definitions of non-performing exposures and forbearance", ***Guidelines***, April, BIS (Bank for International Settlements). March, Retrieved from: www.bis.org, at 9:08AM, 1/ 5/ 2021.
10. BCBS, (2019), "RBC – Risk-based capital requirements. RBC20 – Calculation of minimum risk-based capital requirements", December, BIS (Bank for International Settlements). March, Retrieved from: www.bis.org, at 11:12AM, 12/ 1/ 2020.
11. BCBS, (2020): "Measures to reflect the impact of Covid-19", April., BIS (Bank for International Settlements). March, Retrieved from: www.bis.org, at 1:00PM, 11/ 7/ 2020.
12. BDO, (2020), "Impairment Implications of COVID- 19 (IFRS 9 Financial Instruments)", International Financial Reporting Bulletin, 09, Pp: 1- 10.
13. Beatty, A., & liao, S. (2011), "Do Delays in Expected Loss Recognition Affect Banks' Willingness to Lend?", ***Journal of Accounting and Economics***, Vol. (52), No. (1), Pp: 1-20.
14. Beatty, A.; Ke, B.; & Petroni, K., (2002), "Earnings management to avoid earnings declines across publicly and privately held banks", ***Th Accounting Review,*** Vol. (77), No. (3), Pp:547–570.
15. Bikker, J., Metzemakers, P., (2005), "Bank provisioning behavior and procyclicality. Journal of International Financial Markets", ***Institutions & Money***, Vol. (15), No. (2), Pp: 141 - 157.
16. Bouvatier, V., Lepetit, L., & Strobel, F. (2014), "Bank income smoothing, ownership concentration and the regulatory environment", ***Journal of Banking & Finance***, Vol. (41), Pp: 253-270.
17. Buchanan, M. (2008), "Crazy money: how can we stop the financial markets creating so much misery? Forget textbook economics, the answer lies elsewhere", ***New Scientist***, Vol. (19), (July), Pp: 32-35.
18. Bushman R., Williams, C. (2012), "Accounting discretion, loan-loss provisioning, and discipline of banks' risk-taking", ***Journal of Accounting and Economics***, Vol. (54), Pp:1–18.
19. Bushman, R., and Williams, C. (2015), "delayed expected loss recognition and the risk profile of banks", ***Journal of Accounting Research***, Vol. (53), Pp: 511-553.

20. Caporale, G., Alessi, M., Di Colli, S., & Lopez, J., (2018), "Loan loss provisions and macroeconomic shocks: Some empirical evidence for Italian banks during the crisis", ***Finance Research Letters***, Vol. (25), Pp: 239-243.
21. CBE Central Bank of Egypt, (2015), "Financial and Monetary Sector 229.xls.xlsx", Retrieved from https://www.cbe.org.eg/ar/Pages/Highlights Pages / at 10:04 AM 3/ 20 2021.
22. CBE Central Bank of Egypt, (2016), "Financial and Monetary Sector 242.xls.xlsx", Retrieved from https://www.cbe.org.eg/ar/Pages/Highlights Pages / at 10:04 AM 3/ 20 2021.
23. CBE Central Bank of Egypt, (2017), "Financial and Monetary Sector 261.xls.xlsx", Retrieved from https://www.cbe.org.eg/ar/Pages/HighlightsPages / at 10:04 AM 3/ 20 2021.
24. CBE Central Bank of Egypt, (2018), "Financial and Monetary Sector 265.xls.xlsx", Retrieved from https://www.cbe.org.eg/ar/Pages/Highlights Pages / at 10:04 AM 3/ 20 2021.
25. Coelho, R., Zamil, R. (2020), "Payment holidays in the age of Covid: implications for loan valuations, market trust and financial stability", ***FSI Briefs***, No. (8), Pp:1-10. Retrieved from https://www.bis.org/fsi/fsibrie fs8.pdf (24.08.2020).
26. Cummings, J. R., Durrani, K. J. (2016). "Effect of the Basel Accord capital requirements on the loan-loss provisioning practices of Australian banks", ***Journal of Banking & Finance***, Vol. (67), Pp: 23-36.
27. Curcio, D., & Hasan, I., (2015), "Earnings and capital management and signaling: the use of loan-loss provisions by European banks", ***The European Journal of Finance***, Vol. (21), No. (1), Pp:26-50.
28. Danisman, G.; Demir, E. & Ozili, P., (2021), "Loan Loss Provisioning of US Banks: Economic Policy Uncertainty and Discretionary Behavior", ***International Review of Economics & Finance, Elsevier***, Vol. (71), No.(C), Pp: 923-935.
29. de Araujo, Cohen, B., & Pogliani, P., (2021), "Bank loan loss provisioning during the Covid crisis", BIS Quarterly Review, March.

30. de Haan, L., & van Oordt, M. R. C. (2018), "Timing of banks' loan loss provisioning during the crisis", ***Journal of Banking & Finance***, Vol. (87), Pp: 293–303.
31. Debell, T., & Kalidas, V., (2020), "Accounting implications of the effects of coronavirus", ***PwC in depth INT***, 02, Pp: 1-11, Retrieved from https://www.pwc.com/gx/en/services/audit-assurance/assets/accounting-implications-effects-coronavirus.pdf.(14.05.2020)
32. Deloitte, (2016), "A ***Drain on Resources? The Impact of IFRS 9 on Banking Sector Regulatory Capital***", November.
33. Dolar, B. (2016), "Income smoothing practices of US banks around the 2008 financial crisis". ***International Journal of Business Research***, Vol. (10), No. (1), Pp: 1-11.
34. Dong, M. & Oberson, R. (2020), "Moving toward the Expected Credit Loss Model under IFRS-9: Capital Transitional Arrangement and Bank Systematic Risk", (September 15, 2020), Pp: 1- 57, ***Available at SSRN***: https://ssrn.com/abstract=3708441 or http://dx.doi.org/10.2139/ssrn.3708441
35. Ehrentraud, J. & Zamil, R. (2020), "Prudential response to debt under Covid-19: the supervisory challenges", FSI ***Briefs***, No. (10), August.
36. El Sood, H., (2012), "Loan loss provisioning and income smoothing in US banks pre and post the financial crisis", ***International Review of Financial Analysis***, Vol. (25), No. (C), Pp:64-72.
37. European Securities and Markets Authority (ESMA), (2020), "Accounting implications of the COVID-19 outbreak on the calculation of expected credit losses in accordance with IFRS 9", ***Public Statement***, Pp: 1-5, Retrieved at 4:15 PM 15/9/2020, from < https://www.esma.europa.eu/ sites/default/files/library/esma32-63-951_statement_on_ifrs_9_ implications_of_covid-19_related_support_ measures .pdf>
38. Fagernes, L.M., & Nygård, I.E. (2016). Bank capital management: an examination of loan loss provisions under regulatory pressure: an empirical study of the Nordic banking sector, ***Master thesis in Business Analysis and Performance Management***, Norwegian School OF Economics.
39. FASB, (2008), "FINANCIAL CRISIS ADVISORY GROUP (FCAG) Charter" Retrieved from: https://www.fasb.org/fcag/index.shtml, at 9:12PM, 3/ 1/ 2021.

40. FASB. (June 2016). "Financial Instruments-Credit Losses (Topic 326), Measurement of Credit Losses on Financial Instruments", Norwalk, CT 06856-5116: ***Financial Accounting Series***. Retrieved from: https://www.fasb.org, at 7:07AM, 12/12/ 2020.
41. Fonseca, A., Gonzalez, F. (2008). "Cross-country Determinants of Bank Income Smoothing by Managing Loan-Loss Provisions", ***Journal of Banking & Finance***, Vol. (32), No. (2), Pp: 217-228.
42. FSB, (2009), "The Financial Crisis and Information Gaps", ***Report to the G-20 Finance Ministers and Central Bank Governors***, Retrieved from << https://www.imf.org/external/np/ g20/pdf/102909.pdf>>, at 5:20, 2/ 15/ 2021.
43. Gebhardt, G., & Novotny-Farkas, Z. (2011), "Mandatory IFRS adoption and accounting quality of European banks", ***Journal of Business Finance & Accounting***, Vol. (38), No. (3) & (4), Pp: 289–333.
44. Grishkina, S.; Sidneva, V.; Skalkin, V.; Shcherbinina, Y. and Astakhova, E. (2020) Accounting and Macroeconomic Issues of Evaluation of Financial Instruments in Preparing Financial Statements. In: ***Antipova T., Rocha Á. (eds) Digital Science 2019. DSIC 2019. Advances in Intelligent Systems and Computing***, vol 1114. Springer, Cham. https://doi.org/10.1007/978-3-030-37737-3_16
45. Gunther, J. W., Moore, R. R. (2003), "Loss underreporting and the auditing role of bank exams", ***Journal of Financial Intermediation***, Vol. (12), No. (2), Pp: 153-177.
46. Hooi, G., & Boolaky, P. (2015), "Bank disclosure practices: Impact of users' perspective of financial governance", ***Corporate Ownership & Control***, Vol. (13), No. (1-2), Pp:324-337.
47. IFRS Foundation, (2020a), ***IAS32, Financial Instruments-Presentation,*** A1283 – A1326, retrieved from << https://www.ifrs.org/issued-standards/list-of-standards/ias-32-financial-instruments-presentation/>> at 4:58 PM, 2 / 11 / 2021.
48. IFRS Foundation, (2020b), ***IFRS7, Financial Instruments-Disclosures,*** A275 – A338, Retrieved from << http://eifrs.ifrs.org/eifrs/ bnstandards /en /IFRS7.pdf>> at 8:25 PM, 2 / 11 / 2021.
49. IFRS Foundation, (2020c), "***Application of IFRS 9 in the light of the coronavirus uncertainty***" Retrieved at: 6:00 PM 1st. August 2019 from <https://www.ifrs.org/news-and-events/2020/03/application-of-ifrs-9-in-the-light-of-the-coronavirus-uncertainty/>

50. International Monetary Fund's IMF, (2020) "Global Financial Stability Report: Markets in the Time of COVID-19", Retrieved from << https://www.imf.org/en/Publications/GFSR/Issues/2020/04/14/global-financial-stability-report-april-2020>> at 6:15 PM, 2 / 13 / 2021.
51. Jameson, B. (2008), "The blunders that led to catastrophe" ***New Scientist***, Vol. (27), September, Pp: 8-9.
52. Kanagaretnam, K., Lobo, G., & Mathieu, R. (2003), "Managerial incentives for income smoothing through bank loan loss provisions" ***Review of Quantitative Finance and Accounting***, Vol. (20), No. (1), Pp: 63-80.
53. Kim, J., Kim, M., & Lee, J., (2019), "The effect of TARP on loan loss provisions and bank transparency", Journal ***of Banking & Finance***, Vol. (102), Pp: 79-99.
54. Kruger, S.; Rosch, D. & Scheule, H., (2018), "The Impact of Loan Loss Provisioning on Bank Capital Requirements", ***Journal of Financial Stability***, Vol. (36), No. (6), Pp: 114-129.
55. Laeven, L., Majnoni, G. (2003). Loan loss provisioning and economic slowdowns: Too much, too late? ***Journal of Financial Intermediation***, Vol. (12), No. (2), Pp: 178-197.
56. Laux, Christian (2012) "Financial instruments, financial reporting, and financial stability", ***Accounting and Business Research***, vol. 42, No. (3), Pp: 239-260.
57. Leventis, S., Dimitropoulos, P. E., & Anandarajan, A. (2011). "Loan loss provisions, earnings management, and capital management under IFRS: The case of EU commercial banks. ***Journal of Financial Services Research***, Vol. (40), No. (1-2), Pp: 103-122.
58. Lewis, V., Kay, K., Keslo, C., & Larson, J., (2010), "Was the 2008 Financial Crisis Caused by a Lack of Corporate Ethics? ***Global Journal of Business Research***, Vol. (4), No. (2), Pp: 77- 84.
59. Liu, C., and Ryan, S. (2006), "Income Smoothing over the Business Cycle: Changes in Banks' Coordinated Management of Provisions for Loan Losses and Loan Charge-Offs from the Pre-1990 Bust to the 1990s Boom", ***The Accounting Review***, Vol. (81), Pp: 421–441.
60. Lohr, S. (2008), In modeling risk, the human factor was left out. ***The New York Times***, November 5.
61. Lopez-Espinosa, G.; Ormazabal, G., Sakasai, Y., (2021), "Switching from Incurred to Expected Loan Loss Provisioning: Early Evidence",

Journal of Accounting Research و Vol. No. February 20 21, Retrieved from. https://doi.org/10.1111/1475-679X.12354 (16. 4. 2021).

62. McDonald, M., & Lee, S., (2016), "CECL Survey Results", ***Moody's Analytics Risk Perspectives the Convergence of Risk, Finance, and Accounting: CECL*** Vol. (8), November, Pp: 1- 17.
63. Morris, R., Kang, H., & Jie, J., (2016), "The determinants and value relevance of banks' discretionary loan loss provisions during the financial crisis", Journal ***of Contemporary Accounting & Economics***, Vol. (12), No. (2), Pp: 176-190.
64. Ng, J., Saffar, W., & Zhang, J., (2020), "Policy uncertainty and loan loss provisions in the banking industry", ***Review of Accounting Studies***, Springer, Vol. (25), No. (2), Pp: 726-777.
65. Novotny-Farkas, Z. (2016), "The Interaction of the IFRS 9 Expected Loss Approach with Supervisory Rules and Implications for Financial Stability", ***Accounting in Europe, Taylor & Francis Journals***, Vol. (13), No. (2), Pp: 197-227.
66. Ozili, P., & Outa, E., (2017), "Bank loan loss provisions research: A review" ***Borsa Istanbul Review***, Vol. (17), No. (3), Pp:144-163.
67. Ozili, P., (2017), "Bank earnings smoothing, audit quality and procyclicality in Africa. The case of loan loss provisions", ***Review of Accounting and Finance***, Vol. (16), No. (2), Pp: 142-161.
68. Ozili, P., (2019), "Bank income smoothing, institutions and corruption" ***Research in International Business and Finance***, Vol. (49), October, Pp:82-99.
69. Ozili, P., (2021), "Bank Income Smoothing during the COVID-19 Pandemic: Evidence from UK Banks", (March 26, 2021). ***Available at SSRN***: https://ssrn.com/abstract=3812955
70. Peterson, O., & Arun, T., (2018), "Income smoothing among European systemic and non -systemic banks", ***The British Accounting Review***, Vol. (50), No. (5), Pp: 539-558.
71. PwC, (2017), "IFRS 9, Financial Instruments Understanding the basics", **PwC Vietnam News Brief**, Retrieved from www.pwc.com/ifrs9, at 9:55 AM, 3/ 4/ 2021.
72. PwC, (2020), "07 key considerations in IFRS-related financial reporting during COVID-19", **PwC Vietnam News Brief**, Retrieved from www.pwc.com/structure for further details at 8:25 AM, 2/ 24/ 2021.

73. Qi, H., Xie, Y. A., & Liu, S. (2010). "Credit risk models: An analysis of default correlation", ***The International Journal of Business and finance Research***, Vol. (4), No. (1), Pp: 37-49. Retrieved from: <<https://digitalcommons.mtu.edu/business-fp/13>> at 7:13 2/ 15/ 2021.
74. Ryan, Stephen G. (2012), "Financial Reporting for Financial Instruments", ***Foundations and Trends® in Accounting***: Vol. (6), No. 3–4, Pp: 187-354. Retrieved from << http://dx.doi.org/ 10.1561/1400000021>> at 5:42PM, 2/ 9/2020.
75. Ryan, Stephen G. (2007), ***Financial instruments and institutions: accounting and disclosure rules***, 2nd ed., John Wiley & Sons, Inc., Hoboken, New Jersey, USA.
76. Schipper, K., (1989) "Commentary on Earnings Management", ***Accounting Horizons***, Vol. (3), No. (4), Pp: 91-102.
77. Schutte, W. D., Verster, T., Doody, D., Raubenheimer, H., & Coetzee, P. J. (2020), "A proposed benchmark model using a modularized approach to calculate IFRS 9 expected credit loss", ***Cogent Economics & Finance***, Vol. (8), No. (1), Pp: 1- 27, < https://doi.org/10.1080/23322039.2020.1735681>
78. Serrano, A. S., (2018), "Financial stability consequences of the expected credit loss model in IFRS-9," ***Financial Stability Review***, Issue (34), MAY, Pp: 77- 95.
79. Skała, D., (2015), "Saving on a rainy day? Income smoothing and procyclicality of loan-loss provisions in Central European banks" ***International Finance***, Vol. (18), No. (1), Pp: 25-46.
80. Tan, Y., Zeng, C. & Elshandidy, T., (2017), "Risk disclosures, international orientation, and share price informativeness: Evidence from China", ***Journal of International Accounting, Auditing and Taxation,*** Vol. (29), September, Pp: 81–102.
81. Temim, J. (2016), "The IFRS 9 Impairment Model and its Interaction with the Basel Framework", ***Moody's Analytics Risk Perspectives the Convergence of Risk, Finance, and Accounting: CECL*** Vol. (8), November, Pp: 1- 7.
82. Tran, D., Hassan, M., & Houston, R. (2020), "Discretionary loan loss provision behavior in the US banking industry", ***Review of Quantitative Finance and Accounting***, Springer, Vol. (55), No. (2), Pp: 605-645.
83. Vaněk, T., & Hampel, D. (2017). The Probability of Default Under IFRS 9: Multi-period Estimation and Macroeconomic Forecast. Acta

Universitatis ***Agriculturae et Silviculturae Mendelianae Brunensis***, Vol. (65), No. (2), Pp:759–776.

84. Zhou, Y. (2008), "Capital management and loan loss provisions – the new U.S. evidence Under the Basel Accord", ***Working Paper***, University of Queensland, Australia, Pp: 1- 63.

الملاحق

ملحق رقم (1) اختصارات البحث

جدول رقم (م / 1) اختصارات البحث		
الاختصار	**مفرداته**	**مفهومه**
CDOs	Collateralized Debt Obligations	التزامات الديون المضمونة
MBS	Mortgage-Backed Securities	السندات المدعومة بالرهن العقاري
CDS	Credit Default Swaps	مبادلات مخاطر التعثر الائتماني
AIG	American International Group	المجموعة الأمريكية الدولية. وهي شركة تأمين أمريكية متعددة الجنسيات مع أكثر من 88 مليون عميل في 130 بلدا
BCBS	Basel Committee on Banking Supervision	لجنة بازل للإشراف البنكي وهي مسؤولة عن الرقابة على البنوك في جميع أنحاء العالم.
SICR	significant increase in credit risk	ارتفاع جوهري في مخاطر الائتمان بالنسبة للأدوات المالية.
CET1	Capital Efficiency	نسبة كفاية رأس المال الأساسي من النوع تير 1

	Core Tier 1	
CAR	Capital Adequacy Ratio	نسبة كفاية رأس المال
CECL	Current Expected Credit Loss	الخسائر الائتمانية المتوقعة في الوقت الجاري
CTA	Capital Transitional Arrangement	إجراءات انتقالية تتعلق بالحفاظ على رأس المال التنظيمي أثناء التطبيق الأولي وفقا لـ IFRS-9
EAD	Exposure At Default	الأدوات المالية المعرضة لخطر التعثر
ECL	Expected Credit Loss	الخسائر الائتمانية المتوقعة
IAS	International Accounting Standard	المعيار المحاسبي الدولي
IFRS	International Financial Reporting Standards	المعايير الدولية للتقرير المالي
IRB	Internal Ratings Based	التصنيف الائتماني بناء على سياسات داخلية
LGD	Loss Given Default	مقدار الخسارة الناجمة عن التعثر
NPL	Non-Preforming Loans	القروض غير العاملة أي التي محل تعثر
RWAs	Risk-Weighted Assets	الأصول المرجحة بالمخاطر
SAS	Standardized Approach	المدخل القياسي لقياس المخاطر

ملحق رقم (2) جداول الدراسة الاختبارية

جدول رقم (م/ 2) البنوك المصريةCBE

م	اسم البنك	مقيد بالبورصة المصرية	كود البنك	طبيعة النشاط
1	بنك مصر	X	BM	تجاري
2	البنك الأهلي المصري	X	NBE	تجاري
3	البنك العقاري المصري العربي	X	EALB	تجاري
4	البنك الزراعي المصري*	X	AGEB	تجاري

5	بنك التنمية الصناعية*	X	IDB	تمويل صناعي وخدمات تجارية
6	بنك القاهرة	√	BDC	تجاري
7	المصرف المتحد	X	UB	تجاري
8	بنك الإسكندرية	X	ALEXB	تجاري
9	ميدبنك ش.م.م	X	MIDB	تجاري
10	البنك التجاري الدولي (مصر ش.م.م)	√	CIB	تجاري
11	التجاري وفا بنك ايجيبت ش.م.م	X	AWAFAB	تجاري
12	بنك الشركة المصرفية العربية الدولية	√	SAIB	تجاري
13	بنك بلوم– مصر	X	BLOMB	تجاري
14	بنك كريدي أجريكول – مصر ش.م.م.	√	CAB	تجاري
15	بنك الامارات دبي الوطني ش.م.م	X	EMNDB	تجاري
16	بنك قناة السويس	√	SCB	تجاري
17	بنك قطر الوطني الأهلي ش.م.م	√	QNB AH	تجاري
18	بنك الاستثمار العربي*	X	AIB	استثماري وتجاري
19	البنك الأهلي الكويتي– مصر	X	ABK	تجاري
20	بنك عودة ش.م.م	X	BAUDI	تجاري
21	البنك الأهلي المتحد (مصر)	X	AHLIUB	تجاري
22	بنك فيصل الإسلامي المصري	√	FIBE	تجاري
23	بنك التعمير والإسكان*	√	HDB	تجاري
24	بنك البركة مصر ش.م.م	√	BARKAB	تجاري
25	بنك الكويت الوطني – مصر	√	NBK	تجاري
26	مصرف أبو طبي الإسلامي – مصر	√	ADIB	تجاري
27	بنك الاتحاد الوطني – مصر (ش.م.م)سابقا	X	ADCB	تجاري

	بنك أبو ظبي التجاري حاليا			
28	البنك المصري الخليجي	√	**EGB**	**تجاري**
29	البنك العربي الإفريقي الدولي	**X**	**AAIB**	**تجاري**
30	بنك اتش بس سي مصر	**X**	**HSBC**	**تجاري**
31	بنك المؤسسة العربية المصرفية – مصر ش.م.م	**X**	**ABC**	**تجاري**
32	البنك المصري لتنمية الصادرات	√	**EBE**	**تجاري**
33	المصرف العربي الدولي	**X**	**AIB**	**تجاري**
34	بنك أبو ظبي الأول	**X**	**NBAD**	**تجاري**
35	سيتي بنك إن أيه/ مصر	**X**	**CITIB**	**تجاري**
36	البنك العربي ش.م.ع	**X**	**ARABB**	**تجاري**
37	بنك المشرق ش.م.ع	**X**	**MASHREQB**	**تجاري**
38	**البنك الأهلي** اليوناني	**X**	**NBG**	**تجاري**

المصدر: يمكن الرجوع إلى :
البنك المركزي المصري CBE
https://www.cbe.org.eg/ar/BankingSupervision/Pages/LicenseLists.aspx
البورصة المصرية:EGX https://www.egx.com.eg/ar/ListedStocks.aspx
مواقع البنوك المذكورة